جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة: الفلسفة

تخصص: فلسفة عامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي في الفلسفة بعنوان:

إشكالية الأنظمة السياسية عند ريمون آرون

(النظام الشمولي والنظام الديمقراطي أنموذجان)

إعداد الطالبة:

– آية لقريز

إشراف الدكتور:

– رياض طاهير

لجنة المناقشة:

د. عمر برابح	رئيسا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ورقلة
د. رياض طاهير	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ورقلة
د. صديق بن غزالة	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر – أ–	جامعة ورقلة

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات وبفضله تتنزل الخير

كم يطيب لنا بعد حمد الله وشكره أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام للدكتور المشرف "**رياض طاهير**" الذي كان لي الشرف للبحث تحت إشرافه ولم يبخل عليّ بنصحه ومساعدته في إتمام هذا البحث جعله الله في ميزان حسناته

وأتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي في شعبة الفلسفة الذين لهم الفضل في تكويني

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا نطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبينا نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى **أبي** الغالي و**أمي** الغالية

إلى كل أصدقائي

إلى كل من دعموني

مقدمة

شهدت الساحة السياسة في القرن العشرين (20م) تغيرات جذرية في البنى الأساسية للسياسة العالمية، إذ أصبحنا نحيى في عالم من الصراعات بين الراغبين في السلام والحرية، وبين الذين يستخدمون شعار الأمن والسلم العالمين قصد تحقيق المصالح الشخصية المحدودة باسم المنظمات العالمية والدولية المعروفة اليوم.

ولعل أن واقعنا العربي اليوم، والعربي على وجه الخصوص، أصبح يمثل حلبة من الصراعات السياسية، بمختلف أطيافها وأشكالها، إذ أصبح الواقع السياسي يمثل بحق واقع أزمة سياسية قائمة، وذلك من خلال سعي مختلف الأنظمة السياسية بمختلف أنواعها تحقيق مبدأ المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، أو إن صح القول؛ عصر الأزمة الإنسانية، فلا يخفى علينا أن مختلف الحروب والصراعات السياسية –والتاريخ حافل بمختلف هذه الأحداث– كانت مجرد شعارات رنانة، استخدمت فيه الدول شعار تحقيق الأمن والسلام الدوليين، وتحولت في حقبة زمنية معينة إلى أطماع استعمارية، تحت ولاء خدمة الإنسانية.

كل هذا ساهم في دفع الفلاسفة والمفكرين السياسيين وعلماء السياسة، إلى ضرورة البحث في مختلف الأنظمة السياسية، وبضرورة البحث عن ترياق لهذه الأزمات القائمة، فالنظام السياسي في مجمله هو ذلك الوعاء الذي من خلاله تحاول مختلف الدول وباختلاف اديولوجياتها إلى محاولة الوصول إلى حل لمختلف أشكال العنف والاستبداد، والوصول بالنوع الإنساني إلى بر الأمان.

ومن بين هؤلاء نجد المفكرين السياسيين، وعلى رأسهم عالم الاجتماع الفرنسي "آرون ريمون" والمعروف عن فكره أنه يتسم بالطابع النقدي لمختلف الأنظمة السياسية القائمة، وخاصة تلك الأنظمة الإستبدادية والشمولية التي أصبحت تطغى على الساحة السياسية

العالمية اليوم، وبذلك يعتبر أحد أهم الفلاسفة الذين عالجوا إشكالية الأنظمة السياسية المعاصرة.

فالمشكلة الأساسية القائمة في علم السياسة اليوم، تتمحور حول الأنظمة السياسية التي من خلالها تتحقق العدالة الاجتماعية، وتضمن حرية الأفراد داخل الكيان الصناعي من جهة، ويضمن له الأمن والاستقرار الخارجيين، فالشيء المعروف أن النظام السياسي في مفهومه الواسع هو ما يحقق للمواطنين الرفاه الاجتماعي ومن ثمة تحقيق السعادة الإنسانية.

وبذلك أخذ آرون على عاتقه البحث في واقع الأزمة الإنسانية المعاصرة، والناتجة عن فساد مختلف الأنظمة السياسية المعاصرة، وبذلك أصبح تفكير آرون موجهًا لنقد تلك الأنظمة الاستبداية والتوتاليتارية، التي تبني مختلف مبادئها على تحقيق الصالح الخاص على حساب الصالح العام، مستخدمة في ذلك كل الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة.

ومن خلال ما سبق ذكره، تبادر إلى ذهننا الإشكالية المحورية التالية: كيف عالج "ريمون آرون" إشكالية الأنظمة السياسية المعاصرة؟ وما موقفه منها؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية العامة، مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- أين يظهر لنا تأثر آرون بأفكار هؤلاء (مونتسكيو-ألكسيس دو توكفيل -كارل ماركس) وكيف وظفه في نسقه السياسي؟
- هل يمكن اعتبار فلسفة آرون السياسية بمثابة إعادة إحياء للتراث السياسي الحديث؟
- ما مفهوم الطبقية عند "ريمون آرون"؟
- كيف فسر "آرون" الصراع الطبقي في المجتمع؟
- كيف تكتمل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة حسب "آرون"؟
- ما هو واقع السياسة العالمية اليوم؟
- ما موقف آرون من الأنظمة الشمولية والتوتاليتارية؟ وما بديله في ذلك؟

ولمعاجلة الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنها، قمنا بالاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي، وذلك من خلال التأصيل الفلسفي للفكر السياسي لآرون، وذلك من خلال العودة إلى كل من مونتيسكيو –ألكسيس دو توكفيل–كارل ماركس.

كما اعتمدنا في مرحلة ثانية على المنهج التحليلي ويظهر ذلك من خلال تحليل واستنطاق مختلف النصوص الفلسفية التي عالج من خلالها آرون الأنظمة السياسية القائمة، وفي خطوة أخرى، تم الاعتماد كذلك على المنهج النقدي، أي تحليل الأفكار ومناقشة مضمونها، وهو ما تقتضيه مختلف الدراسات الفلسفية بوجه عام.

وللإجابة على الإشكالية الأساسية ومجموعة التساؤلات الفرعية، تم الاعتماد على خطة منهجية، بداية بمقدمة تحتوى على تمهيد عام للموضوع، ثم يليها ثلاثة فصول، وخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

ففي الفصل الأول والمعنون بـ "المرجعية الفكرية لريمون آرون" تم فيها التعرف على الفلاسفة الذين تأثر بفكرهم "آرون"، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، ففي المبحث الأول خصصناه للحديث عن الفكر السياسي عند "مونتيسكيو"، والثاني حول الفكر السياسي عند "ألكسيس دو توكفيل"، والمبحث الثالث والأخير خصصناه للحديث عن "الفكر السياسي عند "كارل ماركس"، وكل هذا قصد الإطلاع على الجذور الفكرية التي أثرت في تكوين المنحى الفري لآرون.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "علاقة السياسة بالاقتصاد عند ريمون آرون"، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث؛ ففي المبحث الأول خصصناه للحديث عن "مفهوم الطبقية عن ريمون آرون" والذي تم فيه ضبط مفهوم واضح للطبقية، وفي المبحث الثاني إن عنوانه "تفسير الصراع الطبقي عند ريمون آرون"، والذي من خلاله استعرضنا أفكار آرون في تحليله

للصراع الطبقي وأثره في صنع القرار السياسي، وفي المبحث الثالث والأخيران عنوانه "الإقتصاد والسياسة أي علاقة حسب ريمون آرون" وهذا من خلال التعرف على مفهوم الاقتصاد والسياسة وكيف تكمل هذه العلاقة في رأي آرون، بحيث يرى بأنه لا يمكن الفصل بين الجانب الإقتصادي الجانب السياسي في صنع مختلف القرارات.

أما الفصل الثالث والأخير كان بعنوان "الأنظمة السياسية المعاصرة وموقف آرون منها"، وهنا حاولنا أن نبرز موقف آرون من مختلف الأنظمة السياسية الشمولية، وذل بمحاولة استعراضنا في المبحث الأول لواقع السياسية المعاصرة" تم عرض أسس السياسة وطبيعة الأنظمة السياسية المعاصرة، التي تبينت لنا على أنها أنظمة استبدادية وتمثل الطغيان السياسي، وفي المبحث الثاني تحدثنا فيه عن موقف آرون من الأنظمة الشمولية" فيوضح فيه موقفه الرافض لتل الأنظمة الإستبدادية القائمة على القمع والقهر، أما في المبحث الثالث الذي كان بعنوان "الديمقراطية كنظام بديل للأنظمة الشمولية حسب آرون" وهنا نستعرض موقف آرون من النظام الديمقراطي؛ الذي يرى فيه –أي النظام الديمقراطي– سبيل خلاص النوع الإنساني.

ولعل من جملة الأسباب والدوافع التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع؛

أسباب ذاتية: أما ما هو ذاتي فرغبتي في البحث في معرفة فكر السياسي "لريمون آرون" وتنوع فكره من السياسة إلى علم الاجتماع إلى الاقتصاد إلى الفلسفة، وكذلك بسبب اهتمامي بالفكر الغربي.

أسباب موضوعية: وذلك من خلال مشاهدتنا للساحة السياسية اليوم وما نعيشه من تناقضات من جهة ومأساة الإنسان العربي والغربي في واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، كل هذا أن لنا بمثابة الدافع الموضوعي لدراسة إشكالية الأنظمة السياسية المعاصرة القائمة.

وهناك دافع موضوعي آخر دفعنا لاختيار هذا الموضوع، وهو قلة الدراسات المتخصصة في موضوع السياسة العالمية اليوم، وإبراز الجانب الخفي لها.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز موقف المفكر "ريمون آرون" من الأنظمة السياسية المعاصرة التي جعلت الإنسان يفقد إنسانيته وهذا راجع إلى جعل الإنسان في أزمة جراء الحروب، وحاول "آرون" إلى تقويم وتقييم النظم السياسية المعاصرة، ومحاولة إرجاع مكانة الإنسان بإيجاد نظام أنسب لجميع شعوب العالم.

ولعل من جملة الصعوبات والعوائق التي واجهتنا في هذه الدراسة، قلة المصادر والمراجع باللغة العربية وهو بمثابة أكبر عائق واجهناه في هذه الدراسة، كما أنه تم تسجيل قلة الترجمة المتعلقة بمصادر آرون، وكذا غياب شبه كلي للدراسات السابقة المتعلقة بفكر آرون السياسي.

لكن على الرغم من الصعوبات التي واجهتها أثناء إنجاز هذا البحث، إلا أنني عملت على تجاوزها ووصول البحث إلى صورته الحالية.

الفصل الأول: المرجعية الفكرية لآرون ريمون

تمهيد

المبحث الأول: مونتيسكيو

المبحث الثاني: ألكسيس دو توكفيل

المبحث الثالث: كارس ماركس

تمهيد

لقد كانت فلسفة "ريمون آرون" "Raymond ،Aron" (1905-1983)* مزيج بين أفكار العديد من الفلاسفة، بحيث عمل على قراءة أفكار كل من "مونتيسكيو" "Montesquieu" و"كارل ماركس" "Karl Marx " وكذا "أليكسيس دو توكفيل" " Alixic De Tocqueville"، ومحاولة توظيفها في فكره السياسي، لكن السؤال المطروح هنا: أين يظهر لنا تأثر آرون بأفكار هؤلاء وكيف وظفه في نسقه السياسي؟ وبصيغة أدق: هل يمكن اعتبار فلسفة آرون السياسية بمثابة إعادة إحياء للتراث السياسي الحديث والمعاصر؟ وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتأصيل فكر آرون من خلال العودة إلى فكر كل من مونتسكيو في كتابه "روح الشرائع"، و"أليس دو توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، وكذا "كارل ماركس" في كتابه "الإديولوجيا الألمانية".

*ريمون: آرون من كبار ممثلي الانتلجنسيا الفرنسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. من جيل جان بول سارتر وبول نيزان. قرأ منذ وقت مبكر علماء الاجتماع والفلاسفة التاريخ الألمان. وكان أول كتاب نشره: مدخل إلى فلسفة التاريخ (1938) وهو في الأصل اطروحته للدكتوراه. ابتداء من عام 1946 افترق عن سارتر لتعاطف هذه الأخير مع الشيوعية. وقد عرض أفكاره السالبة حول الماركسية في كتابه الذي أصاب شهرة كبيرة "افيون المثقفين" 1955. وتناول نقده ثلاث كلمات "مقدسة" في حينه اليسار، الثورة، البروليتاريا. وفي الواقع، لم يكن هدفه الشيوعيين أنفسهم بل "المتقدميون" من المثقفين الفرنسيين الذين كانوا يبدون عن حساسية مفرطة إزاء نواقص الديمقراطية الغربية ويعبئون طاقتهم الفكرية لتبرير أخطاء الماركسية وجرائم ستالين. وكان رأس حربة نقده مواجها إلى سارتر نفسه وإلى موريس مرلو بونتي. وفي عام 1955 انتخب لشغل كرسي علم الاجتماع في السوربون، ومن أهم مؤلفاته: المجتمع الصناعي (1963)، صراع الطبقات (1964)، الديموقراطية والتوتاليتارية (1965). وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، ط3؛ بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006)، ص ص9-10.

المبحث الأول: الفكر السياسي عند مونتسكيو*

يؤكد "مونتسكيو"(1689 –1755) في كتابه "روح القوانين" (L'Esprits des Lois) على وجود أنظمة الحكم في جميع بلدان العالم وهذا بعد متابعته وملاحظته لأخلاق وعادات وتقاليد الشعوب، ومن بين أنظمة الحكم التي صرح بها في كتابه "روح القوانين": جمهوري (République) أو ديمقراطي **(Démocratie)، أرستقراطي (Aristocratie)***

*مونتسكيو: كاتب أخلاقي ومفكر وفيلسوف فرنسي. ولد في 18 كانون الثاني 1689، في قصر دي لا بريد، قرب بوردو، ومات في 10 شباط 1755في باريس. تحذر من أسرة من قضاة مدينة بوردو. وعند معموديته. جعل شحاذ متسول عرابه، كما يتذكر طول حياته أن الفقراء إخوته، ثم أنشئ بين الفلاحين. في ضيعة لا بريد، حفظ لهجتهم وعدتهم، فدرس على الآباء الاوراتوريين، في معهد جويي، ودرس القانون في بوردو، حيث تخرج محاميا عام 1708، ثم مضي أربعة أعوام في باريس وفي 24 شباط 1714 عين مستشارا في محكمة بوردو العليا، عام 1734 صدرت له اعتبارات حول أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم وكذلك كتابين وهم تأملات في ملكية الكلية، ومحاولة في العلل التي قد تصيب الأذهان والطبائع ثم عكف بعد ذلك على تحرير روح القوانين. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، المرجع نفسه ص 656 –658).

**الديمقراطية (Démocratic) وهو لفظ مؤلف من لفظين يونانيين احدهما (ديموس) ومعناه الشعب، والأخر (كراتوس) ومعناه السيادة. فمعنى الديمقراطية إذن سيادة الشعب، وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين لا لفرد، أو لطبقة واحدة منهم. ولهذا النظام ثلاثة أركان. أول سيادة الشعب. الثاني: المساواة والعدل. الثالث: الحرية الفردية والكرامة الإنسانية فهذه الأركان الثلاثة متكاملة فيما بينهم، وهذا كله يدل على أن الديمقراطية نظام مثالي تتجه إليه الأحلام والديمقراطية أما أن تكون سياسية تقوم على حكم الشعب لنفسه بنفسه مباشرة، أو بواسطة ممثليه المنتخبين بحرية تامة، وإما أن تكون اجتماعية أي أسلوب حياة يقوم على المساواة والحرية الرأي والتفكير، وإما أن تكون اقتصادية تنظم الإنتاج وتصون حقوق العمال، وتحقق العدالة الاجتماعية، إما أن تكون دولية توجب قيام العلاقات الدولية على أساس السيادة والحرية والمساواة.. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (دط؛ بيروت– لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982، ج 1، ص569–570).

***الارستقراطية (Arisocratie) هي حكومة طبقة اجتماعية معينة تمثل أقلية تمتاز على غيرها من الطبقات بثقافتها، أو فضائلها، أو حقها الوراثي. والارستقراطية ضد الديمقراطية، لان الأولى حكومة طبقة محدودة، على حين الثانية الشعب بالشعب وللشعب. ويطلق لفظ الارستقراطية أيضا على كل طبقة اجتماعية تمتاز على غيرها ببعض الصفات الخاصة، تقول ارستقراطية المال، وارستقراطية العلم، أو الفن الخ.. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، المرجع نفسه، ص62).

وحكم ملكي (propriété)* وحكم استبدادي (tyrannique)** الذي يعتبر من أهم كتبه.

أولا: الحكومة الجمهورية

حاول "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" أن يعطي مفهوم للديمقراطية جديد لها وطبيعة حكمها ومن خلال هذا سوف نتناول ماهية الديمقراطية وطبيعة حكمها؟:

"الحكومة الجمهورية والقوانين الخاصة بالديمقراطية إذا كانت السلطة ذات السيادة في الجمهورية قبضة الشعب جملة سمى هذا بديمقراطية وذا كانت السلطة ذات السيادة قبضة فريق من الشعب سمى هذا ارستقراطية والشعب في الديمقراطية هو المليك من بعض الوجوه، وهو الرؤوس من وجوه أخرى.... والتصويت بالقرعة من طبيعة الديمقراطية... والقرعة هي طريقة انتخاب لا تعم أحد، فهي تدع لكل مواطن أملا معقولا في خدمة وطنه... ويعد القانون أساسيا للديمقراطية وضع الشعب قوانين لوحده".[1]

يرى "مونتسيكو" أن النظام الديمقراطي هو نظام تتركز فيه السلطة في يد الشعب، في حين أن الشعب هو الذي يقوم باختيار القوانين، بمعنى أخر يقصد بالديمقراطية هو نظام الحكم القائم على اختيار الشعب لحاكمه، وطبيعة الديمقراطية هي أن يكون الشعب حاكما بواسطة الانتخابات، وتعتبر الأخيرة تعبر عن إرادة الشعب.

---

*الملكي (propriété) هي السلطة التي تكون بيد الملك، يتولاها بالوراثة، أو القوة في الأغلب، أو في اختيار القبيلة، أو العقيدة، ويعتبر النظام الملكي من أقدم أنظمة الحكم في العالم. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(قحطان احمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، (ط1؛ عمان –الأردن: دار الثقافة، 2012، ص233).

**الإستبدادي (tyrannique) هو نظام الذي لا يخضع للقوانين، وتكون إرادة الملك المنفرد هي الأساس، وليست فيها حريات وحقوق وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(قحطان احمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، المرجع نفسه، ص234).

[1] مونتسكيو، **روح الشرائع**، تر: عادل زعيتر، (دط؛ المملكة المتحدة: الناشر مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2008)، ص61.

"الحكم الجمهوري من حيث الطبيعة: هو الذي يكون فيه سلطة السيادة للشعب بهيئته كلها، أو لج من الشعب فحسب. أي أن مجموعة من المواطنين هم الذين يمارسون سلطة السيادة وهي من حيث المبدأ الفضيلة، الفضيلة بالمعنى المدني السياسي لا بالمعنى الأخلاقي، ويكون حق خيار لكل مواطن أن يقدم المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة".[1]

يقر "مونتسكيو" بأن طبيعة الحكم الجمهوري هو أن تكون السلطة للشعب، وهم من يمارسونها، ويجعلون من الفضيلة السياسية مبدأ أساسي لسلطة السيادة، وتكون أولوية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

"الديمقراطية هي حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة، بلا تمييز على أساس المولد والثروة أو القدرة، وهو حزب سياسي يعتنق الديمقراطية"[2] أن الحكم الديمقراطي أو الجمهوري هو نظام الذي يحكم فيه الشعب أي إرادة الشعب أو هي إرادة الأغلبية، ويعد القانون أمرا أساسيا للديمقراطية والشعب هم من يصنعوا القوانين الخاصة بالجمهورية، ويجب عليهم إحترام تلك القوانين وتكريس مصلحة الفرد على خدمة الجماعة ولهم حق في الانتخاب وممارسة التصويت، والتصويت هو طريقة انتخاب وهي واجبات المواطنين تجاه الوطن، وذلك لتحقيق المصلحة العامة وتكريس مبدأ العدالة.

ثانيا: الجمهورية الارستقراطية

تعتبر الجمهورية الأرستقراطية من بين أنظمة الحكم القديم، وأقر "مونيسكيو" في كتابه "روح القوانين" بطبيعة هذا النظام، ومن هنا سوف نشرح ماهية وطبيعة الأرستقراطية؟

---

[1] جان توشار، **تاريخ الافكار السياسية**، تر: ناجي الدراوشة، (ط1؛ دمشق–سوريا: دار التكوين للتأليف والتر: والنشر، 2010)، ج 2، ص532.

[2] اندريه لالاند، **موسوعة الفلسفية**، تعريب خليل احمد خليل (ط2؛ بيروت–باريس: منشورات عويدات، 2001)، ج 1، ص259.

"القوانين الخاصة بطبيعة الارستقراطية تكون السلطة ذات السيادة في الارستقراطية قبضة عدد من الناس، وهؤلاء هم الذين يضعون القوانين وينقذونها، ولا يكون الشعب لديهم، عند أقصى الدرجات إلا كالرعية لدى الملك في الملكية".[1]

الحكومة الأرستقراطية هي أن تكون فيها السلطة في يد عدد من الشعب وهم الأشراف وهم من يصنعون القوانين ليقوم بقيت الشعب بتنفيذها.

"فطبيعة النظام الارستقراطي: أن تعود سلطة السيادة إلى (عدد معين من الأشخاص) ومبدؤها: هو الاعتدال في ممارسة التفأوت، ويجب أن تكون الارستقراطية الحاكمة كثيرة العدد بقدر كافي، ويجب عليها على نحو ما أن تنسى المحكومين وجودها (كلما اقتربت الارستقراطية من الديمقراطية كلما أصبحت كاملة، وتصبح أقل كمالا بقدر ما تقترب من الملكية)".[2]

فالارستقراطية هي الطبقة الحاكمة والعليا وتعني الحكم الأفضل والانتماء لهذه الطبقة يكون عبر الوراثة، حيث كانوا يصنفون ذواتهم على أنهم الطبقة الأشراف والنبلاء، ولهم الأفضلية على بقية الراعية، ويملكون الحرية التامة في التصرف في أملاك الدولة، فهم من يضعون القوانين ويشرعونها، وما على الراعية إلى طاعة والخضوع. "ومعنى ارستقراطية في علم الاجتماع: حكم تمارسه طبقة اجتماعية وحيدة، أقل عددا من باقي الأمة؛ ولكنها مشهورة بأنها عليا، رفيعة من حيث الأنوار أو الخصال وهي وراثية عموما".[4]

[1] مونتسكيو، **روح الشرائع**، المرجع السابق، ص64.

[2] جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، المرجع السابق، ص533.

[4] اندريه لالاند، **موسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص94.

ثالثا: الحكومة الملكية

من بين أنظمة الحكم التي صرح بها "مونتسكيو" الحكم الملكي وهو أن تكون فيها السلطة لشخص واحد، ومن هنا نستطيع القول ما مفهوم الحكومة الملكية عند "مونتسكيو" وما هي طبيعتها؟

"طبيعة الحكومة التي يحكم فيها واحد بقوانين أساسية وقد قلت السلطات المتوسطة والتابعة والخاضعة؛ لأن الأمير في الملكية هو، في الواقع، مصدر كل سلطة سياسية ومدنية، وتفترض هذه القوانين الأساسية بحكم الضرورة".[1]

الحكومة الملكية هي عبارة عن نظام حكم يتولاه شخص واحد بقوانين محكمة وثابتة، والقوانين الأساسية تكون ثابتة أمام إرادة الملك، والملك هو مصدر كل سلطة سياسية ومدنية.

"فطبيعته النظام الملكي أنه يكون في يد ملك واحد غير أنها لا تختلط بالاستبداد، إذ يحكم الملك بموجب القوانين الأساسية التي تمارس بفضل سلطات متوسطة (تولف السلطات المتوسطة، المرتبطة والتابعة طبيعة الحكم الملكي)، وهذه السلطات والأجهزة المتوسطة هي القنوات الوسطى التي تجري بطريقها السلطة، يتحدث "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" يبدو كان يفكر في الملكية الفرنسية في عصر الوسيط أكثر من كان يفكر في الملكية الدستورية".[2]

وهذه الحكومة لها طبيعتها التي تكون فيها السلطة لفرد واحد ولكنه يحكم بقوانين ثابتة، إذ يحكم الملك بقوانين أساسية، ومن خلال حديث "مونتسكيو" على الحكومة الملكية في كتابه "روح القوانين" إذا كان يفكر في الملكية الفرنسية.

---

[1] مونتسكيو، **روح الشرائع**، المرجع السابق، ص67.

[2] جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، المرجع السابق، ص533.

النظام الملكي وهو أن يكون الملك أو الأمير هو صاحب جميع السلطات، يحكم فيها واحد بقوانين ثابتة وأساسية ويجب على الشعب أن يخضع إلى تلك القوانين، والنظام الملكي ينقسم إلى قسمين الأول: الملكية المطلقة وهي أن الملك له السلطة على الحكومة والشعب، أي أن الملك هنا يتحكم في زمام الحكم، بمعنى الملك هو أعلى سلطة بالدولة، والثاني هو الملكية الدستورية وهنا يكون الملك يكون مقيد بدستور والسلطة هنا تكون بيد البرلمان أو وزير الوزراء.

رابعا: الحكومة المستبدة

إن النظام الاستبدادي يعتمد على شخص واحد وهذا الشخص يعتمد على أرادته ويهدف هذا النظام على السيطرة والهيمنة والخوف، ومن هنا إعتنق "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" على هذا الشكل من أشكال الحكم، فما هي طبيعة هذا النظام؟

"القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة نشأ عن طبيعة السلطة المستبدة كون الإنسان الواحد الذي يمارسها بجعلها تمارس من قبل واحد أيضا".[1]

وهي الحكومة التي تعتمد على شخص واحد بلا قواعد وبلا قوانين، وهذه طبيعة الحكومة المستبدة التي يحكمها إنسان واحد.

"هذا هو النمط الوحيد من الحكم الذي يدينه "مونتسكيو" صراحة، أما طبيعته، فهي أن واحد يحكم حسب نزوته بلا قوانين وبلا قواعد، أما مبدؤه فهو الخوف؛ إذ يعامل المستبد رعاياه كالبهائم".[2]

[1] مونتسكيو، **روح الشرائع**، المرجع السابق، ص70.

[2] جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، المرجع السابق، ص533.

الحكم الاستبدادي هو الحكم الذي يحكم فيه الواحد حيث يحكم بدون قوانين وبدون قواعد، ومن هذا المنطلق سوف يزرع في نفوس الشعب المستبدة عامل الخوف والرهبة، وهنا الشعب يصبحون كالقطيع.

قدم "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" الحكومات وأشكالها وطبيعتها، حيث أعطى مفهوم كل من الحكومة الديمقراطية حيث تكون السلطة في يد الشعب، فشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم عن طريق الانتخاب، أما الجمهورية الأرستقراطية حيث تكون السلطة فيها في يد الجماعة من الناس الأشراف والنبلاء، أما الحكومة الملكية هي التي تكون السلطة فيها لفرد واحد ويحكم بقوانين ثابتة وقوانين أساسية والحاكم يسمى الملك، أما الحكومة الاستبدادية فهي التي تعتمد على شخص واحد دون قواعد ولا قوانين، وهدفها السيطرة والخوف.

المبحث الثاني: الفكر السياسي عند ألكسيس دو توكفيل*

يعتبر "ألكسيس دو توكفيل" (1805-1859) من دعاة الديمقراطية وممثل الليبرالية* في القرن التاسع عشر (19)، "وتبدأ دراسة السياسية عند "توكفيل" بالبحث في الأوضاع الاجتماعية"[1]، حيث عالج "توكفيل" الديمقراطية في أمريكا فوجد أنها تمثل أعلى هرم الديمقراطية، ومن خلال معالجته لإشكالية الديمقراطية المعاصرة، استنتج بأنها مرهونة بمسألة المساواة.**

في الج الأول من كتاب "الديمقراطية في أمريكا" عرف "ألكسيس دو توكفيل" الديمقراطية هي ديمقراطية مساواة والتساوي بين الناس، حيث يقول "توكفيل" إن الديمقراطية هي تساوي أفراد الشعب في أحوالهم الاجتماعية"[2] قام "توكفيل" بحصر مفهوم الديمقراطية

*الكسس دو توكفيل Alixic De Tocqueville (1805-1859) مؤرخ وسياسي وعالم في العلوم السياسية فرنسي المولد والجنسية اشتهر بمبحثه التحليلي العميق في نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، حيث أمضى ما يقارب السنة زائرا ومتجولا في الولايات المتحدة. وقد حمل مبحثه عنوان" الديمقراطية في أمريكا وركزت في كتابه هذا على دراسة موضوع المساواة الاجتماعية الأمريكية. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(رونالد شرومبرج، **تاريخ الفكر الاوروبي الحديث**، تر: احمد الشباني، (ط3، القاهرة، دار القارئ العربي، 1994)، ص700.

*ليبرالية Libéralisme مذهب سياسي –فلسفي يرى أن الإجماع الديني ليس شرطا لازما، ضروريا لتنظيم اجتماعي جيد، ويطالب ب حرية الفكر لكل المواطنين. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(اندريه لالاند، **موسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص725-726).

[1] ليوشتراوس وجوزيف كروبس، **تاريخ الفلسفة السياسية**، تر: محمد سيد أحمد (ط1، القاهرة، المشروع القومي للتر: 2005)، ج 2، ص411.

**المساواة Egalité فهي المبدأ الذي بواجب معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة من حيث دعوتهم إلى القيام بالواجبات المفروضة عليهم، ومن حيث تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون، دون تفريق بينهم بحسب نسبهم أو ثروتهم أو طبقتهم . وهي مبدأ الذي يعترف لجميع أفراد المجتمع بحق الاشتراك في الحكم. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، المرجع السابق، ص ص367-368).

[2] ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، تر: أمين مرسي قنديل، (دط؛ القاهرة: عالم الكتب)، ج 1+2، ص13.

على أنها مساواة وتساوي بين الناس، ويربط المساواة بأنها تساوي أفراد الشعب في أحوالهم الاجتماعية.

"فكتاب توكفيل "الديمقراطية في أمريكا" مخصص لبيان الطريقة التي تجعل فيها وضع اجتماعي معين، مثل وضع المساواة، يحس به في المؤسسات السياسية للأمة، وفي العادات، وأنماط السلوك، والعادات العقلية للمواطنين. إن الوضع الاجتماعي هو علة نظام حكم، والوضع الاجتماعي الذي يكون المبدأ المحرك لأنظمة الحكم الديمقراطي هو شرط العدالة".[1]

أعطى ألكسيس دو توكفيل في كتابه "الديمقراطية في أمريكا " مفهوم جديد لها بحيث ربطها بالمساواة والعدالة، ويقصد بالمساواة هي التساوي بين الناس، بمعنى تساوي الناس في أحوالهم ألاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمة ربط النظام الديمقراطي بالوضع الاجتماعي الذي يربطه هو كذلك بشرط وحيد وهو العدالة.

درس توكفيل أحوال الأمريكيين الانجليز الاجتماعية من كل النواحي، إذ يقول في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" "تنشأ الأحوال الاجتماعية من الظروف عادة، ولكنها تنشأ أحيانا نتيجة القوانين، وتنشأ أكثر من ذلك نتيجة لهذين السببين مجتمعين. فإذا ما استقرت هذه الأحوال الاجتماعية وتوطدت، عدِت –بحق–مصدر القوانين كلها تقريبا ومنع العادات والأفكار التي تنظم أمور الأمم..... والديمقراطية أبرز سمة تتسم بها أحوال الأمريكيين الانجليز الاجتماعية".[2]

بعد رحلت "توكفيل" إلى أمريكا وقيامه بدراسة أحوالهم الأمريكيين الاجتماعية من كل النواحي إذا استنتج "توكفيل" أن أحوال الأمريكيين الاجتماعية نشأة من خلال ظروف أكيد

[1] ليوشتراوس وجوزيف كروبس، **تاريخ الفلسفة السياسية**، المرجع السابق، ص ص411-412.

[2] ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، المرجع السابق، ص52.

ولكنها كذلك نتيجة القوانين التي تسود البلاد، فأعتمد "توكفيل" على هذين السببين اللذين تنشأن عنهم تلك الظروف، حيث راء أن أبرز سمة لأحوال الأمريكيين الإجتماعية هي سمة الديمقراطية.

"ولذلك فان زيارة أمريكا، هي عند "توكفيل"، مواجهة مع الديمقراطية نفسها. وعندما يشدد "توكفيل" على مساواة الأوضاع بدلا من المساواة ببساطة، فأنه يلفت الانتباه إلى وضع من المجتمع يصبح فيه تصور المساواة متحققا بالفعل. أنه وضع المجتمع الذي يواجه فيه الناس بعضهم بعضا عندما تتجلى لهم مساواتهم بالمعني المجرد في فرض متساوية للتربية وفي تسوية الثروة، وفي التأكيد المنتظم للحقوق السياسية".[1]

بعد دراسة "توكفيل" أحوال الأمريكيين الاجتماعية في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" ألتمس "توكفيل" أمرا مريبا وهو إن الناس جميعهم متساوين في الحقوق والواجبات وبعبارة "توكفيل" "ترى الناس متساويين من حيث حظوظهم في الدنيا ومن حيث مواهبهم العقلية، وبعبارة أخرى تراهم متساوين في قواهم أكثر من تساوى غيرهم في أي بلد أخر من العالم أو في أي عصر من عصور التاريخ المدون المسطر"[2]، بمعنى أن المجتمع الأمريكي تسود فيه المساواة والديمقراطية وهذا ما تعجب بهت "توكفيل" عند دراسته للأوضاع الاجتماعية في أمريكا فيعتبرها هي المثال الأعلى للمساواة.

بينما النتائج السياسية المترتبة على أحوال الأمريكيين الاجتماعية "ولست أعرف غير طريقتين اثنين لإقامة المساواة بين الناس في عالم السياسة: فإما أن تمنح الحقوق لكل مواطن، وإما لا يمنح شيء منها لأحد ما.... وفي الواقع يوجد ميل مشروع نحو المساواة الحقة وجدير بها، يدفع الناس جميعا نحو أن تكونوا أقوياء مكرمين. وهذا الميل ينزع إلى

[1] ليوشتراوس وجوزيف كروبس، **تاريخ الفلسفة السياسية**، المرجع السابق، ص414.

[2] ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، المرجع السابق، ص58.

النهوض بالوضع إلى مستوى العظيم. ولكن في نفوس البشر كذلك ميلا منحرفا مستقيما نحو المساواة يدفع بالضعيف إلى أن يحاول ان ينزل بالقوى إلى مستواه هو."[1]

حاول "توكفيل" إعطاء نتائج السياسية لأحوال الأمريكيين الاجتماعية، فصرح بطريقتين لإقامة المساواة بين الناس في عالم السياسي: أولا هو إعطاء الحقوق لجميع الناس، وثانيا لا يمنح شيء الحقوق إلا لمستحقيه. فجميع الناس يميلون إلى المساواة فالمساواة هو شيء مزروع في نفوس البشر.

"أن العاطفة المهيمنة في العصور الديمقراطية هي حب المساواة. وتتولد هذه العاطفة نفسها من الحالة الاجتماعية السائدة التي هي، كما رأينا، المصدر الأساسي لكل العواطف، والأفكار، وأعرف المجتمع. يبد أن حب الإنسان الديمقراطية للمساواة يفوق كل شعور، حتى شعور بالحرية".[2]

ربط "توكفيل" في مسألة الديمقراطية بمشكلة المساواة، بين أفراد في كل أحوالهم وأن المساواة لجميع المواطنين، وهو ما يتوق إليه جميع الناس، والمساواة تدفع الناس جميعا نحو أن يكونوا مكرمين، وهذا بعد دراسته لنتائج السياسية المترتبة على أحوال الأمريكيين الاجتماعية، ونتائج هذه الدراسة هي عبارة عن طريقتين لبناء المساواة بين الناس في عالم السياسة.

قام "توكفيل" بدراسة بارعة لأحوال الأمريكيين الاجتماعي واقتصادي والسياسي فنتج من ذلك أنهم يتسمون بالديمقراطية، حيث ربط الديمقراطية بالمساواة في أحوال الاجتماعية، بمعنى لا وجود اختلافات بينهم، ومن ثمة نفسر أمريكا بمثال الأعلى للمساواة والحرية. إذا يعتقد "توكفيل" أن كل مجتمع تسود فيه المساواة بضرورة تقوده حكومة ديمقراطية.

[1] ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، المرجع السابق، ص58.

[2] ليوشتراوس وجوزيف كروبس، **تاريخ الفلسفة السياسية**، المرجع السابق، ص421.

المبحث الثالث: الفكر السياسي عند كارل ماركس*

يعتبر "كارل ماركس" (1818-1883) من أهم المفكرين الألمان، وتميز بفكره الشيوعي* الثوري، هو المؤسس الحقيقي للماركسية، ومن دعاة الحركات الاشتراكية** ويعتبر من اليسار الهجليي، فله العديد من المؤلفات من بينهم "البيان الشيوعي" و"نقد فلسفة الدولة عند هيجل"

*كارل ماركس Karl Marx فيلسوف واقتصادي ألماني. ولد في تريير، المدينة الرينانية القديمة. في 5 أيار 1818، ومات في لندن في 14 آذار 1883. كان في عداد أسلافه لأبيه وأمه عدد كبير من الحاخامبين، لكن أباه خرج على تقاليد الأسرة واحترف المحاماة. (جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، المرجع نفسه، ص618)، مؤسس الشيوعية العلمية وفلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي العلمي، وزعيم ومعلم البروليتاريا العالمية، قد بدأت تتشكل وقد ترك الاتجاه اليساري في فلسفة هيجل أثره على تطور ماركس الروحي لقد تمسك ماركس بالأفكار الديمقراطية الثورية فاتخذ موقفا يساريا متطرفا بين الهجلين الشباب، ومن مؤلفاته رسالة في نيل درجة الدكتوراه في الفلسفة بعنوان "الاختلاف بين فلسفة ديموقريطس الطبيعية وفلسفة ابيقور الطبيعية" وكذلك "في نقد فلسفة الحقوق عند هيجل" هنا كشف ماركس لأول مرة الدور التاريخي للبروليتاريا ويصل إلى نتيجة القائلة بحتمية الثورة الإجتماعية، وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة مع نظرة عامة علمية إلى العالم، وكذلك "الاديولوجيا الألمانية".. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(رونتال، **الموسوعة الفلسفية**، تر: سمير كرم، (دط، بيروت، دار الطليعة)، ص438-439.

* الشيوعية communisme وهي كل تنظيم اجتماعي واقتصادي يكون أساسه الملكية المشتركة في مقابل الملكية الفردية، والتدخل الفعال للمجتمع في حياة الأفراد. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(اندريه لالاند، **موسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص185).

**الإشتراكية socialism هو نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والإشتراكية تظهر إلى حيز الوجود، نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج وإقامة دكتاتورية البروليتاريا وتبني الإشتراكية على شكلين من الملكية ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والجماعية وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج وفي ظل الإشتراكية لا يوجد اضطهاد اجتماعي وعدم المساواة بين القوميات كما لا يوجد أي تناقض بين المدينة والريف، بين العمل الذهني والبدني برغم استمرار وجود تمايزات بين المدينة والريف، وبين العمل الذهني والبدني. . وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(رونتال، **الموسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص30).

وذلك "الرأس المال" و"الأيدولوجية* الألمانية" واغلب مؤلفاته قام بتحريرها برفقة زميله "فريدرك إنجلز"، فقد كرس حياته جاهدا لتطوير الماركسية، ومن بين أهم أفكاره التي وردت في كتابه "الأيديولوجية الألمانية" الصراع الطبقي بين (البروليتاريا** والبورجوازية***)، حيث كان يحث الطبقة العاملة (البرولتياريا) بقيام ثورة ضد الطبقة البورجوازية، مع العلم أن الصراع الطبقات حسب "ماركس" بدأ من خلال تقسيم العمل، ومن خلال هذا نجد:

كان تقسيم "ماركس" للعمل على النحو التالي: "إن تقسيم العمل داخل أمة ما يؤدي بادئ الأمر إلى إنفصال العمل الصناعي والتجاري من جهة واحدة، والعمل الزراعي من جهة ثانية، ومن جراء ذلك انفصال المدينة والريف وتعارض مصالحهما وهنا نلاحظ

*الأيديولوجيا Idéologie هو نسق من الآراء والأفكار: السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية. والإيديولوجيا ج من البناء الفوقي. وهي بهذه الصفة تعكس في النهاية العلاقات الإقتصادية. ففي مجتمع من الطبقات المتطاحنة يتطابق الصراع الأيديولوجي مع الصراع الطبقي، زقد تكون الأيديولوجيا علمية، وقد تكون غير عملية: أي قد تكون انعكاسا صادقا أو زائفا للواقع فمصالح الطبقات الرجعية تغذي إيديولوجيا زائفة، بينما مصالح الطبقات التقدمية الثورية تساعد على تشكيل إيديولوجيا علمية والماركسة البنينية إيديولوجيا علمية حقا، تعبر عن المصالح الحيوية للطبقة العاملة والأغلبية الساحقة من الإنسانية المكافحة من اجل السلام والحرية والتقدم ويحدد الإقتصاد تطور الايدولوجيا.. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(رونتال، **الموسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص68).

**البروليتارية هي طبقة من العمال الأجرة يستغلهم رأس المال.. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(تدهوندرش، **دليل أكسفورد للفلسفة**، تر: نجيب الحصادي (دط؛ ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير)، ج2، ص153.

*** البورجزاوية Bourgeoisie هي طبقة نشأت في عصر النهضة الأوربية بين الأشراف والزراع، ثم صارت في لقرن التاسع عشر مالكة لوسائل الإنتاج، وهي متوسطة بين طبقة النبلاء وطبقة الشعب، يتميز أفرادها على غيرهم بثقافتهم ودخلهم وممارستهم لأحدى المهن الحرة، أما في إصطلاح الماركسيين فإن البورجوازيين هم الذين يمثلون النظام الرأسمالي، وتقابلهم طبقة العمال . وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، المرجع السابق، ص205).

"المراحل المختلفة لتطور تقسيم العمل تمثل بالضبط أشكلا مختلفة للملكية*؛ وبكلام أخر، فان كل مرحلة جديدة لتقسيم العمل تحدد كذلك علاقات الأفراد فيما بينهم.."[1]

قام "ماركس" بتقسيم العمل وهذا بفصل العمل الصناعي والتجاري والزراعي، وهذا الانفصال تابع لانفصال المدينة والريف وهذا يؤدي بضرورة تعارض مصالحهم، وهنا لاحظ "ماركس" أشكال للملكية ومن خلال هذا تتضح علاقات الأفراد فيما بينها. ومن خلال فكرة مستوى المعيشي، وتقسيم المدينة والريف ثار ماركس على فكرة أن الفقر والغنى هي المعيار الأساسي لظهور الطبقات.

فالماركسية يرون أن الصراع الطبقي الذي بين المالكين والغير مالكين هو المصدر الأساسي لنزعات السياسية حيث قال ماركس: "إن نقطة البدء المركزية في الأطروحات الماركسية تتمثل في افتراض أن موقع الأفراد والجماعات من ملكية وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع، فإما ينتمون إلى الطبقة المسيطرة أو الطبقة الخاضعة؛ إذن المصدر الأساسي، والمركزي الهام للقوة عند ماركس، هو ملكية وسائل الإنتاج، التي تجسد بعدا اقتصاديا ماديا".[2]

يمكن فهم الفكر الماركسي من خلال تقسيم العمل، حيث أراد من خلال ذلك تحديد الوضع الاجتماعي من منطلق موقع الأفراد من ملكية وسائل الإنتاج، أي معرفة الفرد إلى أي طبقة ينتمي الطبقة المسيطرة (البورجوازية) أو الطبقة الخاضعة (البروليتاريا)، ومن خلال تقسيم سوف يقر ماركس بضرورة الثورة ضد الطبقة المسيطرة (البورجوازية)، "حيث كان يوجد دائما طبقات تمتلك وطبقات لا تمتلك وتبعا لذلك طبقات حاكمة وطبقات محكومة،

*أشكال الملكية عند كارل ماركس في كتابه الإديولوجية الألمانية ثلاثة أشكال: "أول ملكية القبلية وهي مرحلة بدائية للإنتاج، ثانيا ملكية مشاعة وتنمو بجانب الملكية المشاعة ملكية خاصة، الشكل الثالث هو الملكية الإقطاعية وهي تنظيم إقطاعي للحرف."

[1] كارل ماركس، **الإيديولوجية الألمانية**، تر: فؤاد أيوب، (د ط؛ موسكو: دار اللغات الأجنبية، 1964)، ص26.

[2] محمد عبد الكريم الحواراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، (ط1؛ الأردن: دار مجدلاوي، 2008)، ص88.

ولذلك فإن الأغلبية البشرية حسب التصور الماركسي كانت تعمل بمشقة، بينما كانت أقلية ضئيلة تتمتع بالملذات"[1].

ويقول "ماركس" في كتابه الايدولوجيا الألمانية: "المصالح الطبقات المشروطة مسبقا بتقسيم العمل، هذه الطبقات التي تنفصل في كل جمع من هذا النوع، والتي تسيطر أحداها على جميع الطبقات الأخرى ويترتب ذلك أن جميع الصراعات داخل الدولة، الصراع بين الديمقراطية والأرستقراطية والملكية والصراع من أجل حق الاقتراع "[2].

فسر "ماركس" نظرية الطبقات وهي إن الطبقة المسيطرة هي التي تقوم بتقسيم العمل، وهي الطبقة التي تسيطر على جميع الطبقات، ومن خلال هذا سيؤدي بتأكيد إلى صراعات داخل الدولة، وهذا الصراع من أجل حق الاقتراع. "إن النظرية الماركسية أساسا نظرية في العلاقات الطبقية للرأسمالية*، وتوزيع القوة في هذه العلاقات، فإن العلاقات الطبقية للرأسمالية هي علاقات سيطرة خضوع؛ وهذه القوة الاجتماعية والتفاوض المستمر المستوطن فيها ومفهوم النضال الطبقي".[3]

[1] محمد عبد الكريم الحواراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص88.

[2] كارل ماركس، **الإيديولوجية الألمانية**، المرجع السابق، ص56.

*الرأسمالية هو نظام الاقتصادي الحديث المنتج للسلع المؤسس على السوق المتحكم فيه من قبل "الرأس المال "، بمعنى أن القوة الشرائية توظف في تأجير العمل مقابل الأجرة. ماركس هو أول من استخدم هذا المصطلح على نحو جلي، وبطريقة تنتقص من قدره، غير انه يعد عند مشايعي هذا النظام لفظة جديرة بالثناء.. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(تدهوندرش، **دليل اكسفورد للفلسفة**، تر: نجيب الحصادي (دط؛ ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير)، ج2، ص399

[3] محمد عبد الكريم الحواراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص90.

تتمحور النظرية الماركسية في الصراع الطبقي** الموجود بين طبقتين البورجوازية والبروليتارية، هناك علاقة بين كلا الطبقتين فطبقة البورجوازية تريد السيطرة على الطبقة البرولتيارية، وهذا من خلال نشر الطبقة المسيطرة الوعي الزائف، أما الطبقة البرولتياريا تحاول كشف ذلك الوعي الزائف التي نشرته الطبقة البورجوازية، وأثناء كشف ذلك الوعي الزائف فسوف تصبح تلك الطبقة واعيا ومن هنا ستقوم تلك الطبقة بثورة ضد الطبقة البورجوازية، ومن هنا نستطيع القول بان وعي الطبقة العاملة سيؤدي حتما إلى قيام ثورة ضد الطبقة المسيطرة.

"إن الأفكار الطبقة السائدة هي في كل عصر الأفكار السائدة، وإن الأفراد الذين يؤلفون الطبقة السائدة يملكون فيها الوعي، وهنا يستطيع السيطرة على الطبقة الأخرى".[1]

صرح "ماركس" بأفكار السائدة في عصر هي الأفكار الطبقة المالك وسائل الإنتاج، وأشخاص الذين ينتمون إلى تلك الطبقة المسيطرة، يملكون بضرورة وعي، ومن خلال الوعي تستطيع بضرورة السيطرة على جميع الطبقات.

**الصراع الطبقي في المادية التاريخية التي يقول بها ماركس، صراع الطبقات هو الآلية الأساسية للتغير الاجتماعي والتطور تقسم علاقات الإنتاج الاجتماعية الناس إلى مجموعات ذات موقف ومصالح اقتصادية مشتركة. تشكل هذه الجماعات طبقات ممكنة، وهي تصبح طبقات فعلية عبر الوعي الاجتماعي وعبر حركة سياسية تمثل مصالح الطبقة الموضوعية في تحقيق والحفاظ على مجموعة من العلاقات الإنتاجية التي تهيمن فيها الطبقة. الطبقة التي تنزع للهيمنة هي تلك التي يكرس حكامها أفضل من غيرهم استخدام قوى المجتمع الإنتاجية وتطويرها. يحدد تحليل ماركس للمجتمع الحديث عددا من الطبقات، تشتمل على طبقة النبلاء الإقطاعيين، الفلاحين، والطبقة البورجوازية الخسيسة؛ غير انه يعتبر العداء بين البورجوازية والبروليتاريا الصراع الطبقي الأساسي الحاسم في مستقبل تاريخ ذلك المجتمع. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(تدهوندرش، **دليل اكسفورد للفلسفة**، تر: نجيب الحصادي (دط؛ ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير)، ج2، ص555.

[1] كارل ماركس، **الإيديولوجية الألمانية**، المرجع السابق، ص56.

"فالبورجوازية مثلا، تحاول الحفاظ على وضعها والإبقاء على خضوع البروليتاريا عن طريق الايدولوجيا (الوعي الزائف)*، وارتباطها بالنظام السياسي".[1]

فالطبقة المسيطرة هي البورجوازية المالك وسائل الإنتاج، فهذه الطبقة تحاول الحفاظ على وضعها لسيطرة على البروليتارية والتي هي الطبقة العاملة والمستغلة من طرف البورجوازية، هذه الأخيرة تنشر الوعي الزائف بين الطبقة العاملة لكي تبقى هيا على وضعها مسيطرة.

تحاول الطبقة السائدة (البورجوازية) أن تسيطر على الطبقة الأخرى المضطهدة والمستغلة (البروليتارية)، لان الطبقة السائدة تملك الوعي، وهذه الأخيرة هي السبب والدافع لكونها طبقة مسيطرة، والطبقة السائدة طبقة تملك وسائل الإنتاج، والطبقة العاملة تعمل فقط ولا تملك وسائل الإنتاج.

حاول "ماركس" من خلال كتابه "الأيديولوجيا الألمانية" تقسيم العمل، حيث أراد من خلال ذلك تحديد الوضع الاجتماعي من منطلق موقع الإفراد من ملكية وسائل الإنتاج، أي معرفة الفرد إلى أي طبقة ينتمي الطبقة المسيطرة (البورجوازية) أو الطبقة الخاضعة (البروليتاريا)، بمعنى تحديد المستوى المعيشة، فاستبعد "ماركس" هذا التقسيم والتحديد ومن خلال تقسيم سوف يثور "ماركس" ضد الطبقة المالك وسائل الإنتاج (البورجوازية)، وتقام الثورة من خلال نشر الواعي في الطبقة العاملة.

*الوعي الزائف مصطلح ماركسي يشير إلى الإدراك الاجتماعي الذي يتجلى في الأيديولوجيا والجاهل بقاعدة طبقته. الراهن إن هذا المصطلح لم يرد في كتابات مؤسسي الماركسية إلا مرة واحدة، في رسالة كان بعث بها انجلز في مرحلة متأخرة: "الأديولوجيا عملية ما يسمى بالمفكر، ولكن وفق وعي زائف. القوى المحركة الحقيقية التي تدفعه تظل مجهولة عنده؛ خلافا لذلك ما كان لها أن تكون عملية إيديولوجية. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(تدهوندرش، **دليل اكسفورد للفلسفة**، المرجع نفسه، ص444.

[1]محمد عبد الكريم الحواراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص90.

بعد عرضنا للمرجعية الفكرية "لريمون آرون" والذي كان فكره كباقي المفكرين يستند إلى من قبله، فقد تأثر "آرون" بمجموعة من الفلاسفة (مونتسكيو – توكفيل – ماركس) على وجه الخصوص حيث كان تأثيره واضحا في سياقيه الفلسفي والسياسي.

تأثر "آرون" من "مونتسكيو" في أنواع المختلفة من القوانين وهذا ما نتج بالضرورة عن ماهية النظم السياسية المختلفة، وكذلك نظرية فصل السلطات فميز "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين" بين ثلاثة أنواع للحكم أولا: الديمقراطي هو نظام تتركز فيه السلطة في يد الشعب، ثانيا: الملكي وهو أن يكون الملك أو الأمير هو صاحب جميع السلطات يحكم فيها واحد بقوانين ثابتة وأساسية ويجب على الشعب أن يخضع إلى تلك القوانين، ثالثا: الاستبدادي هو الحكم الذي يحكم فيه الواحد حيث يكون يحكم بدون قوانين وبدون قواعد، ومن هذا المنطلق سوف يزرع في نفوس الشعب المستبدة عامل الخوف.

وكذلك تأثر "آرون" من "توكفيل" في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية حيث ربطها بمشكلة المساواة بين أفراد في كل أحوالهم وأن المساواة يجب أن تكون لجميع المواطنين، وهو يسعى إليه جميع الناس، والمساواة تدفع البشر جميعا نحو أن يكونوا مكرمين، فرأى "توكفيل" أن النظام الديمقراطي هو النظام الأنسب، فدرس أحوال الأمريكيين الاجتماعية فلاحظ أن الأمريكيين هم أعلى نموذج في الديمقراطية.

تأثر "آرون" أيضا "بماركس" في نظرية الصراع الطبقي حيث رأى "آرون" أن الصراع الموجود بين الطبقتين: البورجوازية والبروليتارية بحيث أن الأولى تملك وسائل الإنتاج، أما الثانية فما عليها إلا العمل لتطوير وسائل الإنتاج، وهذه الفوارق تولد صراعات سياسية، والناتجة في أساسها من الملكية لوسائل الإنتاج، بمعنى أن الصراع الطبقي قائم على التفاوت في الظروف الإجتماعية، وهناك علاقة بين كلا الطبقتين فالطبقة البورجوازية تريد السيطرة على الطبقة البرولتيارية، وهذا من خلال نشر الطبقة المسيطرة الوعي الزائف، أما

الطبقة البرولتياريا تحاول كشف ذلك الوعي الزائف الذي نشرته الطبقة البورجوازية، ومن خلال هذا سوف تقوم الطبقة البروليتاريا بثورة ضد البورجوازية، إذا أقر "آرون" أن هذا الصراع الطبقي الموجود بين الطبقتين سيؤدي بالطبع إلى صراع في أنظمة الحكم الموجودة.

وهدف "آرون" من تحليله صراع الطبقي هو الكشف عن الصراع السياسي. وهذا من خلال كتابه "صراع الطبقات" وكتابه "المجتمع الصناعي".

الفصل الثاني: علاقة السياسة بالاقتصاد عند "ريمون آرون"

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الطبقية عن آرون

المبحث الثاني: تفسير الصراع الطبقي عند آرون

المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد بالسياسة عند آرون

تمهيد:

يعتبر فكر "آرون" متنوع بين مزيج من علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد وبالفلسفة حيث كانت اهتماماته بتحليل صراع الطبقات الذي هو ناتج من الاختلافات الموجودة بين جماعات المجتمع الواحد في طريقة العيش والمداخل وغيرها من الفوارق، وهذه الفوارق الموجود بين طبقات الاجتماعية ستؤدي حتما إلى الصراع الطبقي الاجتماعي، ولكن السؤال المطروح هنا: ما مفهوم الطبقية عند "ريمون آرون"؟ وكيف فسر "آرون" صراع الطبقي في المجتمع؟ وكيف تكمل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة حسب "آرون"؟

المبحث الأول: مفهوم الطبقية عند آرون

حاول "آرون" تحليل فكرة الطبقات من خلال كتبه المتعددة "المجتمع الصناعي" وكذلك "صراع الطبقات"، حيث اعتمد في تحليله على تفسير أولا الطبيعة الاجتماعية، استنادا إلى فكرة الطبقية عند "ماركس" في حين انطلق "آرون" إلى تحليل بعض النصوص التي صرح بيها "ماركس" في كتبه، وكذلك قام بتحليل مجموعة تعريفات علماء الاجتماع في كل من فرنسا وأمريكا، لكن السؤال المطروح: ما هو مفهوم الطبقية عند "ريمون آرون"؟ وكيف ربط "آرون" بين السياسة والطبقية؟

يعرف "آرون" الطبقات من خلال رجوعه إلى نظرية الطبقات عند "ماركس" وهذا الأخير عرفها في كتابه "البيان الشيوعي" حيث قال "إن تاريخ أي مجتمع ماض هو تاريخ النضالات الطبقية فالأحرار والعبيد، والأسياد والعوام، والإقطاعيون والأقنان، والحر في المعامل والصانع، أي بكلمة المضطهدين والمضطهدين، كانوا في تعارض مستمر فيما بينهم."[1]

يرى "ماركس" من خلال ما سبق أن المجتمع ينقسم إلى قسمين البورجوازية (الأحرار) والبروليتارية (العبيد) فأعطى عدة تسميات لكلا الطبقتين في حين تنشأ بينهم تعارضات وتناقضات، ومن خلال هذا التقسيم وهذه التعارض يظهر ما يسمى الطبقات الاجتماعية، ويقر "آرون" في كتابه "صراع الطبقات أن "ماركس" لم يصرح بتقسيم الطبقات إلى طبقتين فقط (بورجوازية وبروليتارية).

يعتبر "آورن" أن البروليتاريا اليوم تمثل شكل متطرف من الاعتراف البشري، هذا لأن البروليتاري هو أكثر نفورا من أي إنسان آخر، تقصى الإنسان من إنسانيته. في حين تتشكل

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، تر: عبد الحميد الكاتب، (ط3؛ بيروت –باريس: منشورات عويدات، 1983)، ص 27.

البروليتاريا طبقة لأن عمال المصانع يتشاركون في نفس الحالة وكذلك في نفس المصير وفي نفس أمكان في دائرة الإنتاج ومجموعات معارضة مباشرة أصحاب وسائل الإنتاج.[1]

فقام "آرون" بتحليل هذا النص المأخوذ من البيان الشيوعي فاستنتج "أن كلمة طبقة تنطبق على الجماعات الاجتماعية، المنظمة بصورة مرتبة، في أي مجتمع كان. والتعارض بين الطبقات يوازي تقريبا التعارض بين المضطهدين والمضطهَدين، ولا تتضمن الفكرة أي محتوى سوى ترتيب الطبقات والاضطهاد الذي تمارسه طبقة على أخرى".[2]

ربط "آرون" مفهوم الطبقات بالجماعات الاجتماعية مرتبة ومنظمة، وهذه الطبقات تنشأ بينهم تعارض مستمر، في حين طبقة تسيطر على طبقة فالطبقة المسيطرة تستغل الطبقة المضطهدة، إذن فالطبقات الاجتماعية هي أشكال يمكن أن تتخذها التطورات التي نبنيها حول المجتمع، وحول التفاوت الاجتماعية التي نجدها فيه.

يرى "آرون" أن كلمة طبقة عند "ماركس" "هي قاصرة على الفئات المنظمة بصورة مرتبة (داخل المجتمعات الصناعية* الحديثة)".[3]

وهنا ربط "آرون" كلمة الطبقية بوجود مجتمعات الصناعية الحديثة، أي عند ظهور ما سمي بالمجتمع الصناعي ظهرت معه الطبقية.إذا يحدد "آرون" في كتابه "المجتمع الصناعي" عدة صفات وخصائص للمجتمعات الصناعية، من بين هذه الصفات نذكر منها:

---

[1] Raymond Aron, **Introduction à la philosophie politique**, semoératre et révolution, édition de_fallois, paris, 1997, pp147-148.

[2] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص27.

*يعرف "آرون" المجتمع الصناعي في كتابه المجتمع الصناعي ويقول "المجتمع الصناعي هو المجتمع الذي يكون شكل إنتاجه الصناعي، من أعظم مميزاته. أن مجتمعا صناعيا هو الذي تتم فيه عمليات الإنتاج الصناعي" وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(ريمون آرون، **المجتمع الصناعي**، تر: فكتور بارسيل، (ط3؛ بيروت –باريس: منشورات عويدات، 1983)، ص75.

[3] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص27.

– الميزة الأول والأساسية هي أن"انفصال مكان العمل عن المحيط العائلي"[1] بمعنى أن ينفصل في المجتمع الصناعي مكان إقامة الأسرية عن مكان العمل.

– الصفة الثانية تتمثل في أن "المشروع الصناعي قد ادخل طريقة مبتكرة في تقسيم العمل"[2] بمعنى يجب تقسيم العمل داخل المشروع الصناعي ويسميه "آرون" التقسيم التكنولوجي أي التقني أو التخصص في العمل.

– أما الميزة الثالثة والأخيرة هي "المشروع الصناعي يتطلب تكديس رأس المال"[3] ويقصد هنا أن كل عامل يقتضي على رأس مال كبير وكذلك يقتضي على تجديد واستمرارية رأس المال.

بعد تحليل "آرون" مفهوم الطبقية في بعض النصوص لماركس فوجد في مختلف المجتمعات وفي كل مكان أن الطبقات الاجتماعية نفسها. إذا صرح "آرون" على مفهوم الماركسي للطبقات وقال "تنقسم جميع المجتمعات إلى طبقات اجتماعية، لان البنية السفلية تتألف دوما من وسائل الإنتاج وعلاقة الإنتاج أعني تتألف في آن واحد من نظام الملكية والتنظيم التقني للعمل. ففي كل مجتمع، ثمة طبقة مسيطرة، هي مالكة وسائل الإنتاج. وفي كل مجتمع، نجد التميز بين أسياد ومسودين".[4]

حاول "آرون" أن يحلل ويشرح مضمون الطبقات في مذهب "ماركس" فنتج عن ذلك إلى وجود وجهين أساسين الوجه الأول وضعي فهو يعرف الطبقات الاجتماعية فيها ويقول "الطبقة الاجتماعية كمجموعة، موسومة بمكانتها في سياق الإنتاج. وهذه المكانة يحددها،

[1] ريمون آرون، **المجتمع الصناعي**، المصدر السابق، ص75.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المصدر نفسه، ص76.

[4] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص42.

في آن واحد، دور التقني والعلاقة بوسائل الإنتاج. وفضلا عن ذلك، أن هذه المجموعة الاجتماعية تعي ذاتها، وتكشف وحدتها بالنسبة لمجموعات أخرى وتخوض نضالا ضدها."[1]

بمعنى أن تحديد الطبقة الاجتماعية تكون وفق سياق الإنتاج وتحديد مكانة الفرد إلى أي طبقة ينتمي يحددها دور التقني والعلاقة بوسائل الإنتاج، ونميز بين طبقة وطبقة من خلال وعي الطبقة المالكة وسائل الإنتاج. وعند اكتشاف الطبقة الغير مالكة وحدتها فسوف تقوم الأخيرة بنضالا ضدها.

أما بالنسبة للوجه الثاني فلسفة التاريخ فهو مهم وأساسي في مذهب "ماركس" التي ترتكز على فكرة الطبقات إذ يقول "بموجبها يتحدد كل مجتمع بواسطة طبقته القائدة، الحائزة على وسائل الإنتاج، والتي تسيطر على ما عداها من الطبقات وتستثمرها."[2] بمعنى أن فلسفة التاريخ عند ماركس تتمحور في فكرة الطبقية ومن خلال تطور التاريخ فسوف ينتج صراع الطبقات بين كل من الطبقة العاملة أو الكادحة وبين الطبقة المالكة وسائل الإنتاج أو المستثمرة وهي التي تسيطر على الطبقات الأخرى.

في الأخير صرح "آرون" بتعدد التعريفات لطبقة عند "ماركس" ولم يعطى مفهوم محدد لطبقة لأن "ماركس" ليس هو أول من قام باكتشاف نظرية الطبقات الاجتماعية. بل يوجد من اكتشف هذه النظرية قبله وهذه النظرية من القديم موجودة.

كما قدم "آرون" مجموعة من التعريفات لطبقية لدى علماء الاجتماع كما يلي:

أولا: تعريف الطبقية عند عالم اجتماع الأمريكي "إن عبارة طبقة تعني مجموعة، أو تجمع أشخاص داخل مجتمع ولهم تقريبا وضع واحد. إن نظام الطبقات أو نظام درجات المجتمع هو نظام الطبقات بحسب علاقاتها الداخلية والخارجية..... بمعنى أن نظام الطبقات هو

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص41.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

مجموعة العلاقات التي تتسم بمعالم المراعاة المضفاة على الأفراد والمكانة، والمؤسسات، على ضوء مكانها في أنظمة السلطة والملكية والمهنة."[1]

ربط العالم الأمريكي مفهوم الطبقية بمجموعة من الأشخاص تربطهم مجموعة علاقات داخلية وخارجية فيما بينهم، بحيث كل طبقة لها سمة تتسم بها.

بعد عرض مفهوم الطبقة لدى العالم الأمريكي قام"آرون" بتحليله فاستنتج "بأن العالم الاجتماعي الأمريكي يلح على المراعاة التي يبديها الناس لكل واحدة ويعتبر هذه الظاهرة السيكولوجية –الاجتماعية هي السمة الأساسية للمجموعة الذي يدعى طبقة اجتماعية".[2]

اعتبر "آرون" مفهوم الطبقة لدى العالم الأمريكي بمثابة ظاهرة سيكولوجية نفسية، وأنها ميزة لكل مجتمع ينادى بالطبقات الاجتماعية.

ثانيا: مفهوم الطبقة لدى العالم الفرنسي فقال "إن الطبقات الاجتماعية هي مجموعات خصوصية، واسعة المدى، تمثل عوالم من المجموعات الدنيا، عوالم تقوم وحدتها على وظيفتها المتفوقة، ومناعتها ضد تسلسل أعضاء المجتمع الكلي إليها، والتنافر الجذري الذي فيما بينها، وبنيتها القصية المتضمنة وعيا جماعيا سائدا، وأثار الثقافية فريدة.... وتتسم بالسمات التالية: أنها مجموعة واقع، متفتحة، متباعدة، تلبث دون تنظيم، ولا تملك من وسيلة سوى الإكراه المشترط".[3]

ربط العالم الفرنسي مفهوم الطبقات الاجتماعية بأنها مجموعة من الناس تتميز عن غيرها من المجتمعات فلها خصوصية، حيث تتسم بسمات من بينها "أنها مجموعة واقع"

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص45.

[2] المصدر نفسه، ص49.

[3] المصدر نفسه، ص47.

بمعنى أنها الطبقات الاجتماعية هي مجموعات تختار طبقتها، وأما "متفتحة" فتعني انتماء إلى طبقة معينة تكون بحرية والخروج من الطبقة بحرية.

بعد عرض مفهوم الطبقة لدى العالم الفرنسي قام "آورن" بتحليل هذا المفهوم فاستنتج وقال "فهو يصر، لا على هذه العلاقات الفريدة المتبادلة والتي تتسم إما بالتقدير أو بالازدراء، بل على الواقع الجماعي الذي تؤلفه الطبقة وعلى التوعي الذي يرافقه".[1]

حيث اعتبر "آرون" مفهوم الطبقة لدى العالم الفرنسي بأنها تجمع بينهم علاقة متبادلة فيما بينهم وهذه العلاقة تتسم بالواقع الجماعي وهذه العلاقة تقوم على أساس الوعي الذي يرافق كل طبقة.

وبعد عرضنا لمفهوم الطبقة الاجتماعية نستنتج في الأخير أنه لا يوجد تعريف دقيق لطبقة الاجتماعية في حين حاول "آرون" أجاد مفهوم واضح وبسيط عند كل من "ماركس" وكذلك علماء الاجتماع فكل منهم لهو مفهوم الخاص والذي يرتبط ارتباطا مشروط بالطبقة الاجتماعية.

وأشار "آرون" في كتابه "Introduction à la philosophie politique" على مفهوم الطبقات الاجتماعية على أنها مجموعات اجتماعية متعارضة بعضهم حاكم والبعض الآخر محكوم، أو البعض مضطهدون وآخرون مظلمون، أو البعض فقراء والبعض الآخر أغنياء، وبمعنى أخر أنهم عبارة عن مجموعات لا يتمتعون بنفس الوضع الاجتماعي ولا يتمتعون كذلك بظروف معيشية واحدة.[2]

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص49.

[2] Raymond Aron, **Introduction à la philosophie politique**, OPCIT, p150.

المبحث الثاني: تفسير الصراع الطبقي عند آرون

يعتبر "ريمون آرون" من أهم علماء الاجتماع حيث قام بتفسير نظام الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة وهذا سيؤدي بضروري إلى نضال الطبقات في حين كانت نتيجة هذا الصراع الطبقي قيام ثورة ضد الطبقة المالكة وسائل الإنتاج ودكتاتورية الطبقة العاملة وهذا من خلال استناده إلى النظرية صراع الطبقات عند "ماركس"، لكن السؤال المطروح: كيف فسر "ريمون آرون" الصراع الطبقي؟ وكيف كانت نتيجة هذا الصراع حسب "آرون"؟

انطلق "آرون" في تحليل صراع الطبقات استنادا إلى نظرية الصراع الطبقات عند "ماركس" في كتابه "صراع الطبقات" وكذلك "المجتمع الصناعي" فبدأ أولا بتحليل بنية المجتمعات كل من الفلاحين والعمال وكذلك كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

قام "آرون" بدراسة بفئات الفلاحين حيث يقول "إن الفلاحين يشكلون فئة متمايزة أكثر من العمال عن بقية الفئات، وكذلك بطريقة عيشهم، وبموقفهم حيال المجتمع: أنهم يشكلون فئة واقعية، ومن جهة أخرى كانت الأرياف في الغالب، مسرحا للصراع بين الطبقات، لكن هذا الصراع كان مداره الرئيسي لا إلغاء الملكية كما في الايدولوجيا الماركسية بالنسبة لطبقة العاملة، بل تقاسم الملكية... فلهذا الصراع عوامل خارجية أيضا".[1]

نلاحظ في هذا النص المقتبس "لآرون" بأنه مخالف تماما عن فكرة إلغاء الملكية عند "ماركس" فعند تحليله لصراع الطبقات لفئة الفلاحين فلاحظ أن الصراع الذي بين الفلاحين والملاك ليس صراع هدفه إلغاء الملكية كما في الايدولوجيا الماركسية، بل كان الهدف

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص91.

الأساسي هو تقسيم وإنتقاء الملكية لا إلغائها في حين صرح "آرون" على وجود عوامل خارجية*.

أما بالنسبة إلى الطبقة العاملة "فقد ساهمت وتواصل المساهمة بصورة بالغة في الخصام القائم بين الأفراد والفئات من أجل توزيع الدخل القومي. إن العمال حملوا على العنف وعلى تبني ايديولوجية الطبقة فهم يعون بأنهم يشكلون فئة منسجمة كفاية، ومن حقهم أن يفكروا بأن شروط حياتهم يحددها ويجعلها بائسة واقعة أن أقلية من الناس تملك وسائل عملهم.... لقد عرفنا ظاهرات من العنف العمال، لكنه لم تنشب حتى الآن ثورة عمالية في بلد رأسمالية كبيرة وإن الانقلابات التي حدثت بوحي ماركسي، بل جرت في بلد الرأسمالية الضعيفة."[1]

إن الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية يعود إلى الدخل القومي لدى الطبقة العمالية في حين كان تصريح "آرون" على ظاهرة العنف العمالي على أنها بوحي ماركسي ولم تنسب أي ظاهرة عنف من قبل العمال، بالرغم من أن الطبقة العاملة تملك وعي إيديولوجي لذاتها ولم تحقق أي ثورة.

فالمجتمع الرأسمالي له خصائص من بينها "يجب أن يعرف خصاما دائما بين الأفراد والفئات، لأنه يعطى الأولوية للظاهرات الاقتصادية، ولأن جميع الأفراد لحرصهم على

*العوامل الخارجية لصراع الطبقات فأعطى لنا "آرون" مثالا في الأرياف الروسية الذي كان عام 1928–1930 فكان لهذا الصراع عوامل خارجية، سياسية "فالحكومة كانت لديها الرغبة في أن ينتصب صغار الملاك في وجه المتوسطين بغية تحقيق الجماعية في الزراعة". وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص91).

[1] المصدر نفسه، ص ص91، 92.

مداخيلهم، هم مضطرون للتجمع لكي يدافعوا عن أنفسهم، لقناعتهم بأن التنظيم يتيح لهم الحصول على شطر من الدخل القومي هو أعظم وضمان شروط عمل أفضل."[1]

كما قلنا من قبل أن صراع الطبقات في المجتمع الرأسمالي يرتبط بالدخل القومي لطبقة العاملة، وجوهر المجتمع الرأسمالي هو أن يخلق الصراعات بين طبقات المجتمع، لأنه يجعل من العامل الاقتصادي عامل رئسي في المجتمع الرأسمالي.

وكذلك المجتمع الصناعي الذي يماثل المجتمع الرأسمالي الذي يخلق صراعات وخصومات بين الطبقات وهذا في قول "آرون" أن المجتمع الصناعي يخلق هذا الخصام لأن الموارد الجماعية يجب أن تتضاعف بصورة طبيعية سنة بعد سنة وكل واحد يبذل جهد، عن طريق عمله أو عن طريق النضال السياسي."[2]

بمعنى أن المجتمع الصناعي كالمجتمع الرأسمالي يقوم على وجوب صراع بين فئات المجتمع ويولد هذا الصراع عند العامل جهدا في عمله ودافع لهذا الصراع هو الظروف معينة لهذه الطبقة أو نضالا سياسيا لا يحقق صراع على الثروة. في حين كان "آرون" دعوته تغيير المجتمع الصناعي وتقويم النظم السياسية.

في حين كانت الاشتراكية الديمقراطية في ذلك العهد إصلاحية وثورية في نفس الوقت وهذا من خلال قول "آرون" كانت الاشتراكية الديمقراطية إصلاحية وثورية في آن واحد، فهي كانت تقر إيديولوجية نضال الطبقات، لكنها كانت تعتبر بأن على المنظمات العالمية أن تعمل في آن واحد على تحسين شروط عمل العمال في المجتمع الحالي وتوسيع حصتها من الدخل القومي".[3]

---

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص91.

[2] المصدر نفسه، ص92.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

من المعلوم أن الاشتراكية لها جذور اقتصادية كما نعلم أيضا بأن الديمقراطية لها جذور سياسية وعندما نجمع بين كل من الاشتراكية الديمقراطية فهي بطبع نعلم بأنها لها جذور السياسات الاقتصادية إصلاحية وثورية فمثال على هذا فهي تهتم إعادة توزيع الدخل المالي، وكذلك تسعى إلى تحقيق العدالة والحرية فلها إيديولوجيا وتفكير في صراع الطبقات وكذا تعمل على تحسين شروط عمل العمال.

فبعد تحليل "آرون" لصراع الطبقي في المجتمعات فاستنتج "أن الخلاصة التي أود أن أستنتجها من هذا التحليل هي أن النضال (الإصلاحي) من أجل تحسين شروط الحياة لا ينفصل عن المجتمع الرأسمالي، إنما النضال السياسي الثوري من أجل تغيير المجتمع لئن كان ممكنا تبعا لبنية المجتمع الرأسمالي."[1]

برز "آرون" موقفه من خلال تحليله لنضال الطبقي فكان موقفه هو نضال إصلاحي وهذا من اجل تحسين شروط الحياة، واعتبر أن العامل الأساسي في حركة المجتمعات الرأسمالية هو النضال السياسي الثوري ليس النضال الطبقي.

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص93.

المبحث الثالث: الإقتصاد والسياسة أي علاقة حسب ريمون آرون؟

عمل "آرون" على تتبع العلاقات القائمة بين كل ما هو اقتصادي وما هو سياسي في حين أقر على وجود علاقة بينهم وهذا من خلال تحليله للمجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي الذي تم تقديمه في المبحث الثاني ولكن السؤال المطروح: كيف تكمل علاقة بين ماهو سياسي وما هو اقتصادي politique et économie عند آرون؟

كان موقف "آرون" واضحا في ربط ما هو اقتصادي وما هو سياسي في قوله "النضال الاقتصادي كان يعتبر على أنه لا ينفصم عن النضال السياسي".[1]

بعد تحليل "آرون" بنية الاجتماعية والصراع القائم بين الطبقات الاجتماعية فنتج عن ذلك ارتباط الاقتصاد بالسياسة. وظهر لنا هذا من خلال هذا النص، إن "آرون" يرى إستحالة الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي بحيث يرى أن أطياف المجتمع في ثروتها على النظام الاقتصادي القائم وهو في نفس الوقت ثورة سياسية ومن هنا لا يمكن التفرقة بين المطالب الاقتصادية وبين المطالب السياسية.

في حين أن "المجتمع الاشتراكي، فكلما لاحظنا تحول الشكاوى الاقتصادية إلى مطالب سياسية وجدنا أن العمال لا يتعرضون فقط لمبدأ الملكية الجامعية. لكنهم يند دون بالحكام".[2]

وظهر لنا ذلك جليا من خلال الواقع الذي يعيشه اليوم، بحيث في الكثير من الأحيان تتحول المطالب الاقتصادية والاجتماعية إلى مطالب سياسية، هنا تظهر لنا العلاقة التداخلية بين كل من الاقتصاد والسياسة وإنعكاس كل منهم على الأخر وهذا من خلال لتصنيف الدولة كانت فقيرة أم غنية، قوية أما ضعيفة وغيرها من التصنيفات للدولة ومن هذه التصنيفات يتبين لنا التداخل الذي بين كل من الاقتصاد والسياسة.

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات** المصدر السابق، ص93.

[2] المصدر نفسه، ص112.

إن السياسة، "من حيث الإرادة الاجتماعية للحياة العامة للمجتمع تتفاعل وتتشابك حكما في علاقة تأثير متبادل مستمر وقوي بالاقتصاد الذي هو التحصيل والتنظيم الجماعي والاجتماعي والمتكامل للقوت والإنتاج".[1]

إن إرادة الحياة الاجتماعية تأثر بإنتاج القوت الاقتصادية وتوزيع الملكية وهذا من خلال لك التأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد الذي هو تنظيم الجماعي فهو متكامل للإنتاج.

"الفينا أن المطالب تتجسد، في كل من المجتمعين، ويصبح الاختلاط ما بين المطلب الاقتصادي والمطلب السياسي ممكنا".[2]

إن دراسة الاقتصاد السياسي الذي يقتضيه النمو الصناعي ومن خلالها كانت كل المجتمعات تخلط بين المطالب السياسية والمطالب الاقتصادية. وهذا ناتج عن التداخل الواضح بين الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية حيث يوجد تأثير متبادل فيما بينهما في حين نجد الموضوعات الاقتصادية تتدخل فيها السياسية مثالا على ذلك أوضاع الطبقة العاملة فهذا عبارة عن موضوع اقتصادي ولكن السياسة كذلك تهتم بهذا الموضع.

وبعد عرضنا لعلاقة الاقتصاد بالسياسة حسب "آرون" نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد والسياسة حيث يوجد علاقة تأثير متبادل بينهما في حين نجد المجتمعات تخلط بين المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية مثالا عن ذلك نجد علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل وهذا مرتبط بالاقتصاد والاستقرار السياسي داخل المجتمع وهذا مرتبط بوضع السياسي ويمكن تأثير التصريحات السياسية على النواحي الاقتصادية بشكل مباشر مثل أسواق المال.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، تر: مجموعة من المؤلفين، (ط2؛ المؤسسة العربية الدارسات والنشر، 2015)، ج3، ص394.

[2] ريمون آررون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص113.

في أخر هذا الفصل وبعد تحليلنا إلى مفهوم الطبقية حسب "آرون" نستنتج أن مفهوم الطبقية أرجعه "آرون" إلى كل من مفهوم الماركسي إلى الطبقية وكذلك كل من العالم الاجتماع الأمريكي وكذا العالم الفرنسي فلاحظ "آرون" لا يوجد مفهوم الطبقية موحد بل تعددت المفاهيم من مفكر إلى مفكر أخر.

وكذلك فسر "آرون" الصراع الطبقي فنتج عن ذلك بعد التحليل لبنية الاجتماعية للمجتمعات فنادى "آرون" بالنضال الإصلاحي بدل من ثورة البروليتارية وهذا من أجل تحسين شروط الحياة، واعتبر أن العامل الأساسي في حركة المجتمعات الرأسمالية هو النضال السياسي بدل من النضال الطبقي فكان موقف "آرون" من الصراع الطبقي هو الصراع السياسي بدل من الصراع الطبقي.

بعد تحليلنا إلى العلاقة التي بين كل من الاقتصاد والسياسة حسب "آرون" فنتج عن ذلك أن كل منهما يرتبط بالأخر ويوجد علاقة تأثير وتأثر بينهم في حين نجد المجتمعات تخلط بين المطالب الاقتصادية والمطالب السياسية وهذا من خلال العديد من القضايا الاقتصادية ينظر إليها من زاوية معتقدات سياسية.

الفصل الثالث: الأنظمة السياسية المعاصرة وموقف آرون منها

تمهيد

المبحث الأول: واقع الأنظمة السياسية المعاصرة

المبحث الثاني: موقف آرون من الأنظمة الشمولية

المبحث الثالث: الديمقراطية كنظام بديل للأنظمة الشمولية حسب آرون

تمهيد

شاهد الفكر السياسي مراحل مختلفة فكل سياسة تختلف باختلاف العصور الذي وجد فيه، في حين يتميز الفكر السياسي المعاصر بعديد من التغيرات، وظهور مفاهيم وأفكار جديدة بسبب تبلور الملامح السياسية الدولية وتأثر الرأسمالية بالليبرالية الجديدة فكانت ترتكز على الحرية وكذا ظهور علاقات دولية بمفهوم جديد، قيام حروب بأساليب جديدة، فجوهر الفكر السياسي المعاصر هو دراسات إنسانية اجتماعية واقتصادية لكن السؤال المطروح هنا: ما هي أسس ومبادئ السياسة العالمية؟ وما طبيعة الأنظمة السياسية؟ وما هو موقف ريمون آرون من الأنظمة الشمولية؟

المبحث الأول: واقع الأنظمة السياسية المعاصرة

تعد السياسة politique على أنها نشاط للحاكم والمحكوم وهي بمثابة أسلوب ممارسة السلطة وبحث في صنع القرارات الجماعية في حين كان من أهم المبادئ والأسس الصراعات بمختلف أشكالها وأنواعها لكن السؤال المطروح هنا: ما مفهوم السياسة؟ ما هي أهم المبادئ والأسس السياسة العالمية؟ وما هي طبيعة الأنظمة السياسية المعاصرة؟

تعتبر السياسية من أهم ما يحتاجه الإنسان في حياته، لا يوجد تعريف واحد للسياسة وهذا من خلال تعدد مجالاتها من بين التعريفات نجد: "السياسة هي المشاركة في شؤون الدولة وتوجيهها، فهي تتضمن مشكلات بنية الدولة وإدارة البلاد وغيرها من المشكلات".[1]

السياسة هي عبارة عن ممارسة القيادة والحكم وتعتبر السياسة هي التي تنشأ العلاقات بين الدول وكذلك بين الطبقات وهنا يدخل فيها الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي ضمن ما يسمى السياسة، وهنا ندرك أن للسياسة أهمية كبيرة في لحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي بمثابة نشاط اجتماعي واقتصادي مكتمل الأطراف.

وفي تعريف أخر للسياسة "هي النشاط الاجتماعي المدعوم بالقوة المستندة إلى مفهوم ما للحق أو للعدالة لضمان الأمن الخارجي والسلم الاجتماعي الداخلي للوحدة السياسية، ولضبط الصراعات والتعدد في المصالح ووجهات النظر للحيلولة دون الإخلال بتماسك الوحدة السياسية باستخدام أقل حد ممكن من العنف"[2] تعنى رعاية شؤون الدولة الداخلية منها والخارجية، وكذلك هي "الوسيلة الاجتماعية الوحيدة للتنسيق والتوفيق بين المطالب السياسية

[1] رونتال، **الموسوعة الفلسفية**، ترجمة سمير كرم، (دط، بيروت: دار الطليعة)، ص252.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المرجع السابق، ص363.

والاجتماعية وبين الوارد المتناهية والمحدودة للمجتمع"[1] بمعنى أن السياسة هي عبارة عن السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية.

من هنا نجد موقفين أساسيين لرأى السياسة هناك من يعارضونها ويرون أن صراع وكفاح وبعضهم يرى أن تسعى إلى الأمن والعدالة.

تأسست السياسة العالمية من خلال الصراعات السياسية التي هي عبارة عن منافسة بين البشر على السلطة، والصراعات السياسية ترتبط بصراعات الاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق بحياة الإنسان، وهو ما يؤدي حتما إلى العنف والقوة والقهر والحروب والفساد والفوضى ومختلف أساليب الصراع في مختلف دول العالم، وأساس السياسة هي العلاقات بين أي الدول بدولة أخرى كانت علاقة إيجابية أم علاقة سلبية، وهذه الأخيرة هي صورة من الهيمنة* Hégémonie والسيطرة والصراع من أجل البقاء** Lutte pour la vie وتقوم كذلك على المصالح وترعاها اتفاقيات ومواثيق دولية لكنها أيضا تقوم على صراعات وإرادات الهيمنة والاحتكار والإبقاء على التفوق.

فالصراعات السياسية اليوم قائمة على مستويين أولا "يجري من جهة بين أفراد وفئات وطبقات تتصارع للحصول على السلطة أو للمشاركة فيها أو للتأثير عليها ثانيا وجهة أخرى بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها"[2] يعنى أن الصراعات السياسية لها

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المرجع السابق، ص363.

*الهيمنة تعتبر مرادف لمفهوم التسلط والتفوق، وبهذا المعنى يمكن لنا أن ندرك المرامي التي كان يطمح إليها هتلر من أجل السيطرة على العالم. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(المرجع نفسه، ص237).

**الصراع من أجل البقاء هي واحدة من أشكال العلاقة بين الكائنات الحية داخل النوع الواحد وبين ممثلي الأنواع المختلفة.وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(رونتال، **الموسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص274).

[2] موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، تر: جمال الأتاسي، (دط؛ دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع) ص17.

اتجاهين الأول هو أشخاص عاديين حول الحصول على السلطة والصراع يقوم بين المواطنين، أما المستوى الثاني بين المواطنين الذين يخضعون إلى السلطة وبين المواطنين الذين يحكمون زمام السلطة.

"لتفسير مصالح أولئك الممسكين بزمام السياسة الدولية؛ إذ قدم آلية فعالة للسيطرة على الشعوب، بحسب المفاهيم التي يتبناها مواجهو التمردات الشعبية. فالسيطرة على السكان مهمة أساسية لأي سلطة حكومية تهيمن عليها جماعات المصلحة."[1]

تدور المعارك السياسية في أساسها على مصلحة الحاكمين زمام السياسة وهي أقلية داخل طبقة مسيطرة التي تمارس السلطة، في حين أن السيطرة على الشعوب من أساسيات أي سلطة حكومية تغزو عليها جماعة المصلحة، فتصور الإنسان السياسي تحركه مبدأ المصلحة الشخصية.

إن الصراع الذي يكون من أجل الهيمنة بين الأفراد، هو أحد الملامح الأساسية للحياة السياسية.[2]

ومن هنا نستنتج أن السياسية العالمية تقوم على المصالح وترعاها الاتفاقيات والمواثيق الدولية لكنها أيضا تقوم على صراعات وإرادات الهيمنة والاحتكار والإبقاء على التفوق، ومعظم دول العالم تعتمد على أساليب القوة والعنف والقهر والسيطرة ومختلف أساليب الصراع، فصراع السياسي هو عبارة عن تنافس بين البشر على السلطة، في حين أن السياسية العالمية أصبحت تبحث عن أنظمة ديمقراطية التي تسعى إلى اللاعنف، لا هيمنة.

[1] نعوم تشوميسكي، **النظام العالمي ...القديم والجديد**، تر: عاطف معتمد عبد الحميد، (ط1؛ أمريكا: شركة نهضة مصر، 2007) ص6.

[2] سيرح أودييه، **ميكيافيلي في النزاع والحرية**، تر: نجيب غزاوي (ط1؛ بيروت: لدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص87.

لكن الواقع السياسي اليوم، وما تعيشه السياسة العالمية اليوم، جعلت من شعار أن السلم والأمن العالميين، وكذا بشعارات الديمقراطية، مجرد شعارات رنانة، الغاية منها خدمة مصالح الدولة القوية، على حساب الدول الضعيفة، وفي الغالب نجد أن الدول القوية أو أصحاب الزعامة العالمية، تسعى بمختلف الوسائل المشروعة والغير مشروعة قصد ضمان الصدارة العالمية من جهر، وخدمة ذاتهم الخاصة، مستخدمة في ذلك على حسب قول نعوم تشو مسكي –ثلاث قوى رئيسية: القوة الدينية، والقوة الإعلامية، والقوة الميليشيات، كل هذه الوسائل يستخدمها الأمريكيون، قصد ضمان استمرارية مصالحهم ومن ثمة فلا وجود لتلك الشعارات التي تنادى بخدمة النوع الإنساني، وإنما هي بمثابة هيمنة وسيطرة من النوع السائل أو ما نسميه زيغموند باومان بالقوة السائلة.

تتميز الأنظمة السياسية المعاصرة بالتعدد والتنوع وهذا بعد ظهور ما يسمى الأحزاب السياسية بمعنى أن النظام الديمقراطي له أنواع والنظام السلطوي له أنواع وغيرهم من النظم فتعتبر الأنظمة السياسية هي من تساهم في بناء السياسة العالمية للدول، وللأنظمة السياسية مراحل تاريخية فكل عصر يختلف عن عصر أخر وكل نظام له طبيعة خاصة به للنظم السياسية معنى التقليدي ومعنى المعاصر من بين التعريفات نجد:

أولا المعنى التقليدي "فالمراد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعا لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية وبين القانون الدستوري"[1] أنظمة الحكم هي عبارة عن مؤسسات تسود الدولة وهناك تساوي في معنى النظم السياسية ومعنى القانون الدستوري وهذا من خلال المبادئ المشترك بينهم.

[1] ثامر كمال محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، (ط1؛ عمان –الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص21.

وفي هذا الصدد ذهب "جورج بيردو" إلى القول "بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة "[1]بمعنى أن النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من ممارسات السلطوية في الدولة.

ثانيا المعنى المعاصر "النظم السياسية هي دراسة مختلفة أنظمة الحكم التي تعم الدولة المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، وإنما أيضا من خلال ما يسود هذه الدولة من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية".[2]

بمعنى أن النظم السياسية هي عبارة عن تنظيم قانوني مسبق وهي دراسة تقتضي الجمع بين دراسة المؤسسات السياسية الرسمية وبين دراسة أفكار المذهبية المحددة للقيم السياسية الأساسية للمجتمع.

في حين ذهب "موريس ديفرجيه" إلى القول: "بأن النظم السياسية هي مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة"[3] فأقرا "ديقرجيه" في تعريفه للنظم السياسية بأنها ينظر إلى النظام الحكم وما يحيط به من ظروف وهو بذلك مجموعة حلول التي تواجه مشاكل بمعنى هي دراسة شاملة كل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما "روبرت دال" يعتقد "بأن النظام السياسي هو نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة"[4] فاعتبر روبرت دال النظام السياسي هو عبارة عن علاقات إنسانية وهذه العلاقة بمثابة النشاطات سياسية للأفراد والجماعات، والنظام السياسي ج من النظام اجتماعي.

---

[1] ثمار كمال محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، المرجع السابق، ص21.

[2] المرجع نفسه، ص22.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المرجع نفسه، ص23.

إن الحكومة مرتبطة بما يسمى النظم السياسية في حين نجد أن "سياسة النظم هو مفهوم جديد نسبيا، إلا في الخمسينيات من القرن العشرين، في حين جلب هذا المفهوم تحولا كبيرا في فهم الآليات الحكومية. في حين أن التحليل النظم قد وسع من عملية فهم الحكومة، بتسليط الضوء على التفاعل المعقد بينها والمجتمع الأوسع".[1]

ترتبط الحكومة بالنظام السياسي، ومفهوم النظام السياسي جديد ظهر في القرن العشرين (20م) وهذا المفهوم ساهم في فهم آليات الحكومية وتحليل النظم عمل على توسيع فهم الحكومة.

فمفهوم النظام فهو "وحدة متكاملة منظمة أو مركبة، أي مجموعة من الأجزاء المرتبطة فيما بينها، والتي يتوقف بعضها على بعض، وتكون كيانا جماعيا".[2]

النظام هو عبارة عن مجموعة واحدة منظمة ومرتبة حيث ترتبط كل المجموعات بعضها ببعض، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم الجماعات.

فإن النظام السياسي "يشمل كل تلك العمليات والعلاقات والمؤسسات التي ترتبط من خلالها الحكومة بالمحكومين."[3]

النظم السياسية هي المؤسسات التي تعمل على صنع القرار في الدولة وتحمها مبادئ وقواعد، وكذلك هي ممارسة السلطة فهي تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة.

---

[1] أندرو هيوود، **النظرية السياسية مقدمة**، تر لبنى الريدي، (ط1؛ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية، 2013)، ص134.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

فقد ذهب "إيستون" إلى تعريف النظام السياسي على أنه "عملية ديناميكية، لا يتحقق الاستقرار داخلها إلا إذا احتوت المخرجات على علاقة ما مع المدخلات. إذا لم تشبع المخرجات السياسية المطالبات الجماهيرية فأنها سوف تزيد تدريجيا إلى أن تصل إلى نقطة حدوث انهيار عام للنظام".[1]

في حين ذهب العالم السياسي الأمريكي "إسيتون" إلى أن مفهوم النظام السياسي على أنه عبارة عن تفاعلات التي تحدث في المجتمع، فهو عبارة عن دائرة متكاملة تبدأ بمدخلات وتنتهي بالمخرجات والربط بينهم.

تختلف طبيعة الأنظمة السياسية فيما بينها حول كيفية تشكلها، فتطورت الأنظمة السياسية المعاصرة وتعددت نتيجة التحولات في الظروف السياسية وكذلك نتيجة تطور الفكر السياسي ومحاولة البحث في إيجاد النظام الأمثل الذي يخدم مصلحة الدولة، فطبيعة الممارسة السياسية ثلاثة أنواع من الحكم: النظام الديمقراطي، النظام الليبرالي، النظام الشمولي.

أولا النظام الديمقراطي:

لديمقراطية معنيين معنى عام ومعنى خاص:

المعنى العام "وهو الطريقة أو أسلوب الحياة في المجتمع يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها هذا المجتمع"[2] بمعنى أن الديمقراطية هي عبارة عن مسار للحياة وهو شكل من أشكال الحكم وكل فرد له حرية المشاركة في شؤون الدولة.

أما المعنى الخاص "هو الفرصة المتاحة لأعضاء المجتمع للمشاركة بحرية في القرارات التي تمس كل مجالات حياتهم"[3] بمعنى أن المجتمعات التي يسود فيها النظام

[1] أندرو هيوود، المرجع السابق، ص135.

[2] هشام محمود الإقداحي، **النظم السياسية المعاصرة**، (دط؛ الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ص199.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الديمقراطي هو مجتمع له فرصة للمشاركة في قرارات التي تمس كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مجلات الحياة.

فالنظام الديمقراطي يعني "تلك الترتيبات النظامية التي تؤكد حرية مشاركة الأفراد في عملية مراقبة وضبط القوة السياسية العليا. والشعب هو الذي يراقب الحكومة في النظام الديمقراطي"[1] بمعنى أن النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يهتم بحرية الأفراد وهي عبارة عن أداة التي يحكم بها الشعب نفسه والوسيلة التي يعبر بها عن أرادته وسيادته وعن طريقها يمارس الفرد السلطة في الدولة.

إن مفهوم الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب والحكومات الديمقراطية هي الوسيلة التي يعبر بها عن إرادته وسيادته وعن طريقها يمارس السلطة في دولته، حيث تتأس الديمقراطية على فكرة الحرية.

فالسمة الأساسية التي تتسم بها الديمقراطية هي المساواة وهي عبارة عن المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية.

أ/ المساواة السياسية: إن المساواة يستند إليها الديمقراطيين، "فالدولة تكون ديمقراطية إذا كان فيها القانون واحدا بالنسبة إلى الجميع وإذا كان الاشتراك في شؤون الدولة أيضا بالتساوي، وهو يحمى أيضا العائلات الكبرى من الاستبداد المستند إلى الشعب الذي كان يريد القضاء عليها سياسيا".[2]

المساواة السياسية يقصد بها إعطاء كل الحقوقهم السياسية دون تمييز، والنظام الديمقراطي له قانون واحد لجميع الناس ولا فرق بين الناس (لون –عرق....) ولهم الحق في

[1] هشام محمود الإقداحي، **النظم السياسية المعاصرة**، المرجع السابق، ص200.

[2] جان توشار، **تاريخ الفكر السياسي**، المرجع السابق، ص18.

المشاركة في شؤون الدولة مثل حق في المشاركة في الانتخابات سواء الترشيح أو التصويت وكذلك بتساوي وهذا النظام يحمى كل جميع الشعب من الاستبداد.

ب/ المساواة الاجتماعية: أخذ النظام الديمقراطي تدابير ذات الصفة الاجتماعية "معونات تساعد على المساهمة والاشتراك في الحياة العامة، تدابير المساعدة العامة للمعوزين".[1]

المساواة الاجتماعية هي عبارة عن تكافئ بين جميع الناس في الحقوق والواجبات ولا تميز بينهم والنظام الديمقراطي له سمة أساسية وهي المساواة في كل شيء بين البشر، وكذلك جميع الناس لهم حق في المشارك في كل شؤون الحياة العامة.

للنظام الديمقراطي جانبا سلبي فهي "عدوة للحرية الفردية. وينشأ هذا الخوف من حقيقة أن الشعب ليس كيانا واحدا لكنه مجموعة من الأفراد والمجموعات، لها آراء مختلفة ومصالح متباينة. وأن الحل الديمقراطي للصراع هو اللجوء إلى الأعداد وتطبيق حكم الأغلبية، وهنا تتحول الديمقراطية إلى حكم استبداد الأغلبية".[2]

النظام الديمقراطي له إيجابيات كما عليه سلبيات ومن بين سلبياته حكم الأغلبية الذي يؤدي حتما إلى ما يسمى "استبداد الأغلبية" والخطر هنا ليس في حكم الأغلبية الخطر في "طبيعة الأغلبية" وهذا ناتج على وضع السلطة في يد من ليس لهم خبرة أو غير مثقفين أو غير مؤهلين وتسيطر عليهم الغريزة والأهواء.

ومن هنا نستطيع القول أن مفهوم الديمقراطية في العالم المعاصر تغير من كونها كانت ضد النظم الاستبدادية إلى أن تطورت وأصبحت صيغة قومية للتنظيم السياسي فهو قائم علي مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له وتستمد مشروعيتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وللديمقراطية أنواع أولا ديمقراطية مباشرة وهي التي يمارس

[1] جان توشار، **تاريخ الفكر السياسي**، المرجع السابق، ص19.

[2] أندرو هيوود، **النظرية السياسية مقدمة**، المرجع السابق، ص ص393-394.

فيها الشعب السلطة بنفسه، وثانيا الديمقراطية النيابية وهي التي مارسها عنها النواب، وثالثا الديمقراطية شبه مباشرة وهي التي تجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية.

ثانيا: النظام الليبرالي*

الليبرالية Liberalisim هو "مذهب سياسي يرى أن من المستحسن أن تزداد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية بالنسبة إلى السلطة الإجرائية /التنفيذية، وأن يعطى للمواطنين أكبر قد من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم".[1]

الحرية والمساواة ميزتان جوهريتان في الليبرالية والليبرالية كمصطلح تعنى الفردانية وأن يعطى للشعب أكبر ضمانات هيا تحمي المواطنين.

"هيمن ازدهار الليبرالي في جميع أنحاء العالم في تاريخ الأفكار السياسية في القرن التاسع عشر(19م). إذ انتصرت الليبرالية في أوروبا الغربية، وارتبطت الحركة الليبرالية بالحركة القومية".[2]

ظهر النظام الليبرالي في القرن السابع عشر(19م) وتعنى التحررية أو المذهب الفردي Mdiveduqlisme وهو إطار سياسي يصف الحياة السياسية ونظام الحكم في الدول ذات الاقتصاد الصناعي، ويأخذ بالمبادئ الرأسمالية، وتقوم على المنافسة الفردية. وهي تمجد الحرية الفردية.

*الليبرالية هي إحدى الأيديولوجيات السياسية الكبرى في العالم الحديث، وهي تتميز بالأهمية التي تعزوها لحقوق الفرد المدنية والسياسية. يطالب الليبراليون بقدر كبير من الحرية الشخصية. بما فيها حرية الضمير، التعبير، التجمع، الوظيفة وفي الوقت متأخر الحرية الجنسية. في البداية ظهرت كحركة مهمة في أوروبا في القرن السادس عشر في حين إرتطت الليبرالية بالرأسمالية، رغم أن معظم الليبراليين المعاصرين يرون أن العدالة تتطلب تنظيم السوق لضمان المساواة، وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:

(تدهوندرش، **دليل اكسفورد للفلسفة**، المرجع السابق، ص844–ص845).

[1] اندريه لالاند، **الموسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص725.

[2] جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، المرجع السابق، ص687.

واجه النظام الليبرالي العديد من الانتقادات من بين نقاد الليبرالية يقولون بأنها "نشأت تبريرا أيديولوجيا لظهور الرأسمالية، وأن صورتها للفرد المستقل مجرد تمجيد للسعي وراء المصالح الذاتية في السوق. لقد استبدلت الليبرالية شبة الإلزامات المتبادلة التي تربط بين الناس في الجماعات العرقية والدينية وما في حكمها بمجتمع مؤسس على التنافس والفردانية الذرية".[1]

نعم إن الليبرالية هي التي حررت الإنسان من السلطة السياسية لكنها ربطته بالجانب الاقتصادي وجعلت من الفرد يمجد السعي وراء المصلحة الذاتية في السوق.

لنظام الليبرالي جانبا إيجابيا كما له جانب سلبيا "العقائد التي تعتبر ازدياد الحرية الفردية من مثلها؛ العقائد التي ترى أن الحد من دور الدولة هو بمنزلة وسيلة أساسية لهذه الحرية.

أي أن حرية الفرد لا تكون مخفوضة من جراء الترابطات من كل نوع بقدر ما تكون مقيدة من قبل الدولة، إذا لم تتدخل هذه الدولة للحد من قوتها ومن قدرتها"[2] بمعنى أن اليبرالية ربطت مصلحة الدولة بمصلحة الفرد وهنا تتدخل الدولة في حرية الفرد ولهذا التدخل قد يؤدي إلى نشوء أزمات عالمية.

[1] تدهوندرش، **دليل أكسفورد للفلسفة**، المرجع السابق، ص845.

[2] اندريه لالاند، **الموسوعة الفلسفية**، المرجع السابق، ص726.

ثالثا النظام الشمولي* أو التوتاليتارية

النظام الشمولي Totalitarisme ظهر النظام الشمولي في القرن العشرين وهو شكل من أشكال السياسي الطغياني وهو نظام سياسي منغلق ذو طبيعة استبدادية دكتاتورية منحدر من النازية** والفاشية*** ويتميز بحكم الحزب الواحد فهو نظام مسيطر ويستخدم كل وسائل القمع والخوف. ويتم فيه سلب كل حريات. فإن النظام الشمولي "يتضمن إقامة السلطة الكاملة كل جانب من جوانب الوجود الاجتماعي"[1] وكان يطلق على النظام الشمولي باسم التوليتارية وهذا ما أطلقته الفيلسوف "حنة أرندت" Hnat Arant (1906-1975) وخصصت له كتاب باسم "أسس التوتاليتارية".

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في إيطاليا ويعمل هذا النظام على تطبيق العقيدة السياسية وتنشئة المجتمع على أساسها ووجود خط سياسي فاصل بين القادة وغير القادة ويمن عبور هذه الخط بشروط عقائدية، وأساس هذا النظام السياسي هو التعبئة السياسية

*الشمولية: ارتبطت نشأة ما يسمى بـ "النظام الشمولية بظهور ثلاثة أنماط فريدة من النظم السياسية في أوربا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ألا وهي: النظام الفاشي (الموسولينى) في إيطاليا، والنظام النازي (الهتلري) في ألمانيا، والنظام الشيوعي (الستاليني) في روسيا السوفيتية. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(أسامة أحمد العادلى، **النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية**، (دط؛ الإسكندرية: الناشر أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004)، ص101.

**النازية (الهتلري) ليس من شك في أن ظهور "النازية" في ألمانيا يرجع وفي المقام الأول إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، ذلك بأن اضطرارها إلى قبول شروط "معاهدة فرساى" أدى إلى خسارتها مساحة كبيرة من أغنى أرضيها، الأمر الذي أنعكس على أوضاعها الاقتصادية التي تدهورت بشكل غير مسبوق، وليس أدل على ذلك من حالة "التضخم" التي كادت أن تدمر المارك الألماني. وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(أسامة أحمد العادلى، **النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية** المرجع السابق، ص105).

***الفاشية ترتد نشأة الفاشية في إيطاليا إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي مرت بها في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.وهذه الأوضاع المتردية قد كانت من وراء اعتناق مجموعة من المثقفين الإيطاليين لبعض الأفكار التي تشكلت فيما راح يعرف بـ "الفاشية " ولقد انطلقوا في أفكارهم هذه من الفكرة الهجيلية نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيجل القائل بأن "الدولة هي ظل الله في الأرض". وللمزيد من الثراء والإطلاع الرجاء العودة إلى:
(المرجع نفسه، ص102).

[1] أندرو هيوود، **النظرية السياسية مقدمة**، المرجع السابق، ص281.

الدائمة من أجل تحقيق الأهداف، ويطلق على هذا النظام بالشمولية فهو ينقذ كل سياسة تتكون من حزب الواحد والعقيدة الواحدة.

للنظام الشمولي جانبا سلبيا وهذا من خلال ما تقوم به النظم الشمولية "هو أقرب ما يكون إلى عمليات غسل المخ. فإلى جانب ما تفرضه هذه النظم من تعتيم إعلامي في مواجهة وسائل الإعلام الخارجية، فأنها لا تسمح لوسائل الإعلام الداخلية بنشر أي رأى أو وجهة نظرهم التي تخالف توجهاتها أو سياساتها وهذا الأمر يحرم المواطنين من حقهم في التعرف على حقائق عالمهم داخليا أو خارجيا وذلك تحرمهم من حرية تكوين الشخصي أو التعبير عنه."[1]

إن النظام الشمولي يجعل من الفرد خاضع خضوعا المطلق لهذه السلطة وهذا من خلال عمليات غسل المخ، ومحاولة فرض تلك الأوهام الذاتية على الواقع والهدف من هذا، هو الرغبة في الهيمنة والخضوع وهذا راجع إلى أن يحرم المواطنين من حريتهم في التعبير والتفكير والابتكار والإبداع الشخصي وتكوين ذاته بنفس.

من خلال ما سبق ذكره، فصل في نهاية هذا المبحث، أن مختلف الأنظمة السياسية اليوم، لا تخرج عن إطار تحقيق المصلحة وتضاربها، فالساحة السياسية العالمية اليوم وما يحكمها من علاقات دولية خاضعة لمبدأ: البقاء للأصلح والقوى–وكأننا اليوم وما نشاهده من صراعات دولية، وسعى لتحقيق الزعامة العالمية، ما هو إلا إعادة إحياء للتراث الميكيافيلي من جديد، وذلك من خلال شعاره "الغاية تبرر الوسيلة"، كما أن الساحة السياسية اليوم، وباختلاف نظم الحكم فيها تحتكم إلى قاعدة "الغاية تبرر الوسيلة"، ولتحقيق مصالح هذه الدول تسعى إلى استخدام مختلف الوسائل المشروعة منها والغير مشروعة قصد تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصالح العامة للدول، وفي الأخير يمكن القول أن مختلف العلاقات الدولية اليوم بتمثيل حلبة صراع، والبقاء فيها للأقوى لا الأصلح.

[1] أسامة أحمد العادلى، **النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية**، المرجع نفسه، ص125.

المبحث الثاني: موقف آرون من الأنظمة الشمولية

الشمولية هي نظام حكم سياسي ذو طبيعة الحزب الواحد، ومن هنا تصبح السلطة مطلقة وبالتالي تمارس كل وسائل السيطرة والهيمنة وغيرها من وسائل القمع ويعمل هذا النظام على انتزاع حريات الأفراد لكن السؤال المطروح هنا: ماهو موقف "آرون" من الأنظمة الشمولية؟

الأنظمة الشمولية هي أنظمة ذات الحزب الواحد المهيمن، أو مع وجود عدة أحزاب صورية فقط ويبقى الحكم والتحكم من فرد أو مجموعة أفراد تستبد بالرأي والعباد كذلك كما هو الشأن في جميع دول العالم الثالث، "إن في البلدان التوتاليتارية، يتلازم الإرهاب والحملة الدعائية..... وشرعت في استخدام العنف لتحقيق عقائدها الإيديولوجية... وغالبا ما يلزمها الإرهاب، تزداد بقوة الحركات التوتاليتارية".[1]

بمعنى أن الدولة التوتاليتارية هي الدولة ذات النظام الشمولي وهذا المصطلح جاءت به الفيلسوفة الألمانية "حنة آرندت" وصرحت به في كتابها الضخم "أسس التوليتارية" التي حاولت فيه أن تحلل بنية النظام الشمولي، في حين كان هذا النظام يسعى إلى تفكيك الأحزاب وتكوين حملات الدعائية في استخدام العنف وكذلك الإرهاب وهذه الأخيرة تزيد من قوة حركات هذا النظام.

وكذلك في قولها أن "المسلك المضاد للنفعية الذي إتبعته الأنظمة التوتاليتارية ولا مبالاتها التامة بمصلحة الجماهير".[2]

[1] حنة آرندت، **أسس التوتاليتارية**، تر: أنطوان أبو زيد، (ط2؛ لبنان: دار الساقي، 2016)، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص88.

بمعنى أن هذا النظام لا يهمه مصلحة الشعب بل يهمه منفعته وهذا ما إتبعه النظام الشمولي في كونه نظام غير جماهيري ولا مبالي لشعبه وأغلب الأحيان ما يكون هذا النظام له أقلية.

كان موقف "آرون" واضح من الأنظمة الشمولية أو النظم المطلقة إذا يقول "إن التناقض الداخلي في النظام السوفياتي لم يحل ولا يمكن أن يحل. فلو كان للمثقفين ملء الحرية في المناقشة، لكان توجب عليهم مناقشة العقائد الأساسية كانصهار الحزب البروليتاريا، وعصمة الدولة وتوقف رجال الحكم. لكن رفض الحرية الفكرية لم يعد ممتدا إلى الحدود الستالينية التافهة".[1]

وافق "آرون" موقف معارض للأنظمة الشمولية ومقت للأنظمة الشمولية وخاصة النازية التي عايشها واحتلال ألمانيا النازية لبلده فرنسا ومحاولة حكومة الفاشية اتخاذ المبادئ النازية كإيديولوجية لها. لأن الأنظمة الشمولية تدير كل شيء في الدولة وتقود كل شيء في المجتمع، لديها سلطات غير محددة، تسيطر على الفكر والتعبير، والحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا تعترف بحقوق الأفراد، أو الجماعات الخاصة، ولا بحقوق الأقليات، كما لا تعترف ولا تقوم بأي شيء يؤدي لقيام المجتمع. وهذا الشكل من الأنظمة غير مستقرة.

وفي الأخير نستنتج أن الأنظمة الشمولية هي عبارة عن نظام حكم سياسي للطغيان وهو نظام مجتمع مغلق ذو طبيعة استبدادية، وهو نظام يتسم بحكم الحزب الواحد ويستخدم في جميع وسائل القهر والإرهاب والدولة التي يحكمها هذا النظام تصبح تدير كل شيء وتسيطر على الإنسان من الناحية الفكرية ومن الناحية العملية ولا تعتبر بحقوق الأفراد، فهو لا يهمه مصلحة الشعب بقد ما يهمه تحقيق مصالحه الخاصة.

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص290.

فموقف "آرون" كان مناهضا وناقدا لهذه الأنظمة القائمة على مختلف وسائل القهر والاستبداد، ولهذا سعى من خلال بحثه في الأنظمة السياسية إلى محاولة إيجاد البديل لهذه الأنظمة التي يسميها بالأنظمة الفاشلة بنظام جديد يحقق الأمن والاستقرار، ويعيد للإنسان إنسانيته، ومن هذا المنطلق لنا أن نساءل: ما هو البديل الذي أقترحه "آرون" للخروج من مأزق هذه الأنظمة الشمولية؟

المبحث الثالث: الديمقراطية كنظام بديل للأنظمة الشمولية حسب آرون

يعتبر النظام الديمقراطي من الأنظمة التي يكون فيها الشعب من يمارس السلطة، فيمارس الشعب سلطته عن طريق المواطنين ويتم اختيارهم عن طريق نظام انتخابي فديمقراطية هي عبارة عن مجموعة من الأفكار التي تتمحور حوله مفهوم الحرية والمساواة لكن السؤال المطروح هنا: ما هي السمات الأساسية التي يراها "آرون" في النظام الديمقراطي؟

يعتبر "آرون" من دعاة الحرية والمساواة فهو كما نعلم أنه من الفلاسفة الليبراليين في حين يعتبر أن النظام الأنسب في رأيه هو النظام الذي يتسم بالحرية والمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والنظام الأنسب في رأيه هو النظام الديمقراطي الذي يعتبر النظام البديل للأنظمة الشمولية، ولهذا النظام أساسيات وله طبيعة خاص به حسب "آرون" وهذا من خلال قوله: *أن أساس هذا النظام هو تحقيق الفضيلة وكذلك روح المساواة كما صرح به "مونتسكيو" وكذلك يجب احترام القواعد والقوانين كون الديمقراطية شكل من أشكال الفضيلة.*[1]

بمعنى أن الديمقراطية هي نظام أسسه الفضيلة فيعتبر هذا النظام شكلا من أشكال الفضيلة وكل أشكالها ومساواة والحرية ويجب على المواطن أن يحترم كل القوانين هذا النظام.

فكان موقف "آرون" واضح من النظام الديمقراطي إذا يقول في هذا الصدد "سأقول لكم لماذا أنا إلى جانب المنتخبين. أن جميع المجتمعات الصناعية هي متباينة، وهذا التباين لا يمكن أن يزول وحتى إذا افترضنا زواله يوما –إلا في مرحلة مقبلة تكون الموارد الجماعية على نحو يمكن منه بلوغ نوع من المساواة الاقتصادية، وبالتالي، بلوغ انسجام اجتماعي"[2].

---

[1] Raymond Aron, **Introduction à la philosophie politique**, OPCITE, pp50-51.

[2] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص281.

بين لنا "آرون" من خلال نصه هذا موقفه من النظام الديمقراطي الذي كانت ميزة أساسية في المجتمع الصناعي الذي قام بدراسته إذا يرى أن المجتمع الصناعي يحاول الوصول إلى نوع من المساواة الاقتصادية وكذلك بلوغ انسجام اجتماعي ومن المعروف أن النظام الديمقراطي يتسم بسمة أساسية وهي المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ويقول أيضا في موضع آخر "أما أنا شخصيا فإن الواقع الذي أنطلق منه هو أن المجتمعات الحالية تعتبر النشاط الاقتصادي كنشاط أساسي وترفض نظريا وجود تفاوت موروث".[1]

بما أن "آرون" كان منادى للحرية وللمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فبالتالي إن طبيعة الديمقراطية في المساواة في جميع مجالات الحياة، وكذا غياب الفوارق الاجتماعية.

والحرية هي من أهم أساسيات النظام الديمقراطي إذ يقول "آرون" أن تكون حرا سياسيا يعني المشاركة في تشكل أو ممارسة، وتكون حرا يعني أن تكون مواطنا، أي أن تملك الحق في التصويت والحق في أن تكون مرشحا، وبالتالي الحق في أن تكون من حاكما، ومجمل القول أن الحرية هي حق المشاركة في المنافسة على ممارسة السلطة.[2]

النظام الديمقراطي له أسياسيات ومن بينها الحرية فالمواطن له الحق في أن يكون حرا سياسيا وله الحق أن يمارس ويشارك في العمل السياسي والمشاركة في مختلف القرارات الصادرة عنه.

فالمساواة هي القاعدة الأساسية النظام الديمقراطي إذ صرح "آرون" في كتابه Introduction à la philosophie politique أن المساواة هو أن يكون جميع الناس

[1] ريمون آرون، **المجتمع الصناعي**، المصدر السابق، ص39.

[2] Raymond Aron, **Introduction à la philosophie politique**, opcite, p64.

متساوين ولهم الحق في الممارسة السياسية والتنافس على السلطة وهناك علاقة بين التنافس على السلطة والمساواة لأن المنافسة السياسية تصنع مجتمعا مساويا.[1]

القاعدة الأساسية للنظام الديمقراطي هي المساواة وباعتبار أن الجميع الناس في هذا النظام المساواة وكل مواطن له الحق في الممارسة السياسية كالانتخاب وغيرها من الممارسات.

الديمقراطية حسب "آرون" هي نظام حكم الوحيد الذي يعتقد أنه ملزم بمبادئه، لا تدافع عن نفسك ضد أعدائك، وهذا النظام الحقيقي هو شخص الذي يجب أن يتسامح مع الجماعات أو الأفراد أو الأحزاب التي تتخذ موقفا لخصوم، فهو يقوم على المنافسة السليمة تحتوى في حد ذاتها على ممثلي خصومها.[2]

صرح "آرون" في كتابه Introduction à la philosophie politique أيضا بأن الديمقراطية هي نظام الحكم الوحيد الذي له مبادئ، وهو النظام الحقيقي بالنسب "لآرون" وله عدة سمات من بينها التي ذكرها هي أنه يجب على الفرد أن يسامح مع الجماعات والفرد عنده الحق في المنافسة السياسية ومن خلال هذه الأخيرة يصبح الناس جميعا متساوين.[3]

وهذا راجع إلى قوله "إن الديمقراطية، لاعتبارها نظام توازن للسلطات، لا تنطبق بالضرورة من فكرة أن البشر سيئون وبما أن الديمقراطية تنطلق من فكرة عدم الثقة بالناس في السلطة، فعلينا أن نحذر من الحكام، وعلينا ألا نعرضهم للغواية"[4] بمعنى إن الديمقراطية حسب "آرون" هي نظام التوازن للسلطات وتبنى على فكرة.

---

[1] IBID, p70.

[2] IBID, p p92-93.

[3] IBID, p94.

[4] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص130.

وهنا اتضح لنا موقف "آرون" الخاص المؤيد للديمقراطية "باعتبارها النقيض الحقيقي لموقف الثوريين، أي المتفائلين دفعة واحدة والمتشائمين بالتقسيط. وبتعبير أخر إن الديمقراطيات الحديثة ليست بدرجة السواء التي يعلنها المثقفون الثوريون، وأنظمة المستقبل المنبثقة من الثورات لن تكون بدرجة الجودة التي يتمنون".[1]

إن الأنظمة الديمقراطية منها النظام الرئاسي والذي يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد حزبين فقط يتنازعان على الرئاسة وهما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، أما النظام البرلماني ومثاله النظام البريطاني حيث يوجد كذلك حزبين فقط الحزب المحافظ والحزب العمال مع الانتخاب والاقتراع يفصل بينهما في الانتخابات بدون نسيان الملكية التي تسود ولا تحكم، فكان موقف "آرون" من الأنظمة الديمقراطية هو حبه لهذا النظام ومدافعا عنه ولذلك. النظام الديمقراطي هو النظام الأنسب لكل شعوب العالم الذي يجب التقيد به نظرا لمبادئه الأساسية.التي تخدم النوع الإنساني ويعيد له إنسانيته المسلوبة.

وفي الأخير نستنتج أن النظام الديمقراطي هو النظام الأنسب لكل الشعوب حسب "آرون "لأنه ينادى بمساواة والحرية السياسية والفكرية وغيرها من الحريات وأساس هذا النظام هو الفضيلة فديمقراطية هي عبارة أفكار تتمحور حوله مفهوم الحرية والتي هي عبارة عن مجموعة حريات يتمتع بهم الفرد من بينها حرية التعبير وغيرها من الحريات السياسة، وتتمحور كذلك حوله مفهوم المساواة وهي عبارة عن مساواة جميع الناس في حقوقهم وواجباتهم.

[1] ريمون آرون، **صراع الطبقات**، المصدر السابق، ص130.

وفي الأخير نستنتج أن واقع السياسة العالمية المعاصرة يقوم على أساس الصراعات السياسية والتي هي عبارة عن صراعات ومنافسات بين البشر على السلطة، والصراعات السياسية ترتبط بطبيعتها بالصراعات الاقتصادية والاجتماعية وكل مجالات الحياة وهذا الصراع حتما سيؤدي إلى العنف والقوة والقهر والحروب والفساد وتسود الفوضى ومختلف أساليب الصراعات في مختلف بلدان العالم، وأساس السياسة هي العلاقات بين الدول وهذه العلاقات كانت إيجابية أو سلبية والأخيرة فهي صورة من الهيمنة والسيطرة والصراعات بأشكالها.

فموقف "آرون" من الأنظمة الشمولية هو كرهه لهذه النظم ذات الحكم المطلق وخاصة النازية والتي عايشها واحتلال ألمانيا النازية لبلده فرنسا، فهذا النظام ذو الحكم الواحد والحزب الواحد والذي يستخدم فيه كل وسائل الإرهاب والقمع والاستعمار وسلب كل حقوق المواطنين ويسيطر على حرية الإنسان من ناحية التعبير والتفكير بمعنى أنه لا يسمح إلى الحرية الفردية ويمنع أي مواطن ممارسة أي نشاط سياسي بل السلطة هي فقط من تمارس السياسة.

وفي الأخير نقول بأن موقف "آرون" من النظام الديمقراطي هو تأييده لهذا النظام ويعتبره هو النظام الأنسب لجميع الشعوب العالم وهو نظام يتسم بسلطة الشعب، مع العلم أن من أساسيات النظام الديمقراطي هي الحرية والمساواة وتتمثل الحرية في الحرية الفكرية وحرية ممارسة الأنشطة السياسية وغيرها من الحريات الأفراد، أما المساواة تتمثل في مساواة جميع المواطنون وكل مواطن لديه الحق في الممارسة جميع الأنشطة السياسية.

خاتمة

خاتمة

ختاما لهذا العمل يمكن القول أن إشكالية الأنظمة السياسية المعاصرة عند المفكر "ريمون آرون" الذي تميز بتنوع وتعدد فكره، وكذا بأسلوبه التحليلي الدقيق المتميز فهو أحد المناضلين من أجل الحرية وزعيم الليبرالية الفرنسية في القرن العشرين (20م)، فمن خلال هذا حاول "آرون" تقويم النظم السياسية المعاصرة الشمولية–الديمقراطية، فوجد صراع دائما بين هذين النظامين، يمكن استنتاج أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

فلقد تأثر "ريمون آرون" بالعديد من الفلاسفة ومن بينهم "مونتيسكيو" الذي كان من أعظم السياسيين في ذلك العصر فتأثر به في وضع أنواع مختلفة للقوانين وهذا ما نتج بالضرورة عن ماهية النظم السياسية المختلفة، النظام الديمقراطي–النظام الارستقراطي–النظام الملكي–النظام الاستبدادي، فكل من هذه الأنظمة له ميزة خاص به، أما تأثره بالفيلسوف "ألكسيس دو توكفيل" فقد تأثر به من خلال دفاعه على النظام الديمقراطي فكتب كتابه الشهير "الديمقراطية في أمريكا" فقام بدراسة أحوال الأمريكيين وربط الديمقراطي بالمساواة، أما الفيلسوف "كارل ماركس" فكان تأثره واضح وهذا من خلال نظريته صراع الطبقي، فالصراع موجد بين الطبقة البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وبين الطبقة البروليتارية العاملة والكادحة.

يعتبر فكر "آرون" متنوع بين مزيج من علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد وبالفلسفة حيث كانت اهتماماته بتحليل صراع الطبقات الذي هو ناتج من الاختلافات الموجودة بين جماعات المجتمع الواحد في طريقة العيش وهذا سيؤدي حتما إلى صراع طبقي ولكن بعد تحليل البنية الاجتماعية للمجتمعات فنادى "آرون" بنضال الإصلاحي بدل من الثورة كما دعى "كارل ماركس" وهذا من أجل تحسين شروط الحياة، واعتبر أن العامل الأساسي في حركة المجتمعات الرأسمالية هو النضال السياسي بدل من النضال الطبقي فكان موقف "آرون" من الصراع الطبقي هو الصراع السياسي بدل من الصراع الطبقي. مع

العلم أن فكر "آرون" متنوع فربط الاقتصاد بالسياسة فنتج عن ذلك علاقة ترابط بينهم في حين نجد المجتمعات تخلط بين الطالب الاقتصادية والمطالب السياسية.

إن موقف "آرون" من الأنظمة الشمولية كان واضح من خلال تحليله وهو أنه كان رافض كل نظام مستبد ذو الحزب الواحد الذي يحتكر حرية الإنسان ويستخدم فيه كل وسائل الإرهاب والقمع والاستعمار وسلب كل حقوق المواطنين ويسيطر على حرية الإنسان من ناحية التعبير والتفكير، ومن المعلوم أن "آرون" مناهض للحرية وزعيم الليبرالية الفرنسية في ذلك الوقت.

إن موقف "آرون" من النظام الديمقراطي واضحا ومدافع عن هذا النظام الذي من أساسياته الحرية والمساواة، ويعتبره هو النظام الأنسب لجميع الشعوب العالم يتسم بسلطة الشعب، الذي يجب التقيد به نظرا لمبادئه الأساسية. التي تخدم النوع الإنساني ويعيد له إنسانيته المسلوبة، وأساس هذا النظام هو الفضيلة فديمقراطية هي عبارة أفكار تتمحور حوله مفهوم الحرية والتي هي عبارة عن مجموعة حريات يتمتع بهم الفرد من بينها حرية التعبير وغيرها من الحريات السياسة أي حق في الممارسات النشطات السياسية، وتتمحور كذلك حوله مفهوم المساواة وهي عبارة عن مساواة جميع الناس في حقوقهم وواجباتهم.

وفي الأخير نستنتج أن إشكالية الأنظمة السياسية التي عالجها "آرون" بين كل من النظامين الشمولي والديمقراطي، وهذا راجع إلى أهمية دراسة الأنظمة السياسية لفهم طبيعتها والتغيرات في المجتمعات الحديثة التي تميل إلى كونها مجتمعات صناعية وفي نفس الوقت تتسم بالمساواة، فنتج عن ذلك مقته للأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد المهيمن والمسيطر والمحتكر لتفكير الإنسان فهو نظام متسلط، وأما بالنسبة إلى النظام الديمقراطي هو تأييده له فهو منادى للحرية وللمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فبالتالي إن طبيعة الديمقراطية في المساواة في جميع مجالات الحياة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: قائمة المصادر باللسان الفرنسي:

1- Raymond Aron, **Introduction à la philosophie politique** semoératre et revolutrin, édition de fallois, Paris, 1997.

ثانيا: قائمة المصادر باللسان العربي:

2- ريمون آرون، **المجتمع الصناعي**، تر: فكتور بارسيل، ط3؛ بيروت –باريس: منشورات عويدات، 1983.

3- ـــــــــ، **صراع الطبقات**، تر: عبد الحميد الكاتب، ط3؛ بيروت –باريس: منشورات عويدات، 1983.

ثانيا: قائمة المراجع:

4- أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، ط1؛ عمان –الأردن: دار الثقافة، 2012.

5- أسامة أحمد العادلى، **النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية**، دط؛ الإسكندرية: الناشر أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004.

6- ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، تر: أمين مرسي قنديل، دط؛ القاهرة: عالم الكتب الج الأول + الثاني.

7- أندرو هيوود، **النظرية السياسية مقدمة**، تر لبنى الريدي، ط1؛ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية إدارة الشئون الفنية، 2013.

8- ثامر كمال محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، ط1؛ عمان – الأردن، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004.

9- جان توشار، **تاريخ الافكار السياسية**، تر: ناجي الدراوشة، ط1؛ دمشق. سوريا: دار التكوين للتأليف والتر: والنشر، 2010، ج الثاني.

10- رونالد شرومبرج، **تاريخ الفكر الأوروبي الحديث**، تر: احمد الشباني، ط3، القاهرة، دار القارئ العربي، 1994.

11- سيرح أوديبه، **ميكيافيلي في النزاع والحرية**، تر: نجيب غزاوي، ط1؛ بيروت: لدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

12- كارل ماركس، **الإيديولوجية الألمانية**، تر: فؤاد ايوب، دط؛ موسكو: دار اللغات الأجنبية، 1964.

13- ليوشتراوس وجوزيف كروبس، **تاريخ الفلسفة السياسية**، تر: محمد سيد احمد، ط1، القاهرة، المشروع القومي للتر: 2005، ج الثاني.

14- محمد عبد الكريم الحواراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ط1؛ الأردن: دار مجدلاوي، 2008.

15- موريس دوقرجيه، **مدخل الى علم السياسة**، تر: جمال الأتاسي، دط؛ دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

16- مونتسكيو، **روح الشرائع**، تر: عادل زعيتر، دط؛ المملكة المتحدة: الناشر مؤسسة هنداوي سي آي سي، 2008.

17- نعوم تشوميسكي، **النظام العالمي...القديم والجديد**، تر: عاطف معتمد عبد الحميد، ط1؛ أمريكا: شركة نهضة مصر، 2007.

18- هشام محمود الإقداحي، **النظم السياسية المعاصرة**، دط؛ الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

ثالثا: المعاجم والموسوعات:

19- اندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، تعريب خليل احمد خليل ط2؛ بيروت- باريس: منشورات عويدات، 2001، ج1.

20- تدهوندرش، **دليل اكسفورد للفلسفة**، تر: نجيب الحصادي، دط؛ ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ج2.

21- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دط؛ بيروت- لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982، ج1.

22- جورج طرابيشي، **معجم الفلاسفة**، ط3؛ بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006.

23- رونتال، **الموسوعة الفلسفية**، تر: سمير كرم، دط، بيروت، دار الطليعة.

24- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، تر: مجموعة من المؤلفين، ط2؛ المؤسسة العربية الدارسات والنشر، 2015، ج3.

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
مقدمة	ب– و
الفصل الأول: المرجعية الفكرية لريمون آرون	
تمهيد	10
المبحث الأول: الفكر السياسي عند مونتسيكيو	11
المبحث الثاني: الفكر السياسي عند ألكسيس دو توكفيل	18
المبحث الثالث: الفكر السياسي عند كارل ماركس	22
الفصل الثاني: علاقة السياسة بالاقتصاد حسب ريمون آرون	
تمهيد	31
المبحث الأول: مفهوم الطبقية عند آرون	32
المبحث الثاني: تفسير صراع الطبقي عند آرون	38
المبحث الثالث: الإقتصاد والسياسة أي علاقة حسب ريمون آرون	42
الفصل الثالث: الأنظمة السياسية المعاصرة وموقف آرون منها	
تمهيد	46
المبحث الأول: واقع السياسية المعاصرة	47
المبحث الثاني: موقف آرون من الأنظمة الشمولية	60
المبحث الثالث: الديمقراطية كنظام بديل للأنظمة الشمولية حسب آرون	63
خاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع	72
الفهرس	75
ملخص الدراسة	–

ملخص الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة موقف المفكر السياسي وعالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" من الأنظمة السياسية المعاصرة بالتحديد الأنظمة الشمولية والنظام الديمقراطي، يعتبر "آرون" مناضل من أجل الحرية والمساواة فهو زعيم الليبرالية الفلاسفة في القرن العشرين (20م) فكان موقفه واضحا وجليا في جميع كتبه هو مقته للأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد ومحتكرة لحرية الإنسان، وحبه للنظام الديمقراطي الذي يعتبر من أساسياته الحرية الفكرية للأفراد وحرية الممارسات لكل النشاطات السياسية وكذا المساواة بين جميع الناس.

الكلمات المفتاحية: نظام سياسي، ديمقراطية، حرية، استبداد، ليبيرالية، شمولية.

Abstrait:

In this study, we discussed the position of the French political thinker and sociologist Raymond Aron on contemporary political systems, specifically totalitarian and democratic systems. Aaron is considered a fighter for freedom and equality. He is the leader of liberal philosophers in the twentieth century (20AD) and his position was clear and evident in all his books. He hates the one-party totalitarian regimes and monopolizes human freedom, and his love for the democratic system, which is considered among its foundations the intellectual freedom of individuals and the freedom of practice for all political activities, as well as equality among all people.

Keywords: Political system, Democracy, Freedom, Despotism, Liberalism, Totalitarianism.